



مرکز تحقیقات تکنولوژی و علوم اسلامی

رسالة قواعد العقائد



رسالة قواعد العقائد

للخواجة الطوسي

کتابخانه
مرکز تحقیقات کلامی و فقهی علوم اسلامی
شماره ثبت: ۳۱۵۵۱
تاریخ ثبت:



الشیخ علی حسن خازم

دارالغرّبة
لبنان



مركز تحقیق تکلیف و تفسیر علوم اسلامی

الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م

حقوق الطبع محفوظة

الإهداء

إلى جميع أساتذتي في بيروت وقم ملتصقاً دعاءهم .

علي خازم



مركز تحقيقات تكميل في علوم إسلامي



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بين يديك رسالة صغيرة الحجم، جليلة القدر، عصارة من فكر «العقل الحادي عشر» و«أستاذ البشر» «فخر المحققين» و«سلطان العلماء» «نصير الملة والدين» الخواجه محمد بن محمد بن الحسن الطوسي لم يسعف الوقت ولا القدرة على التقديم لها بأكثر مما ستري، إذ إن ما جمعته ليكون ممهداً لدراسة هذه الشخصية العظيمة حيرني أكثر فيما أردت أن ينير لي ظلمته، وأنه من غير الطبيعي أن تكون المقدمة لنص محقق مجرد أسئلة مذهشة عن الغرض فما أنا أكتفي بهذه المقدمة راجياً القبول.

خطتي في تحقيق الرسالة:

اعتمدت النسخة الموجودة في «كتاب خانة مركزي دانشگاه» طهران رقم ١٣٢٨ وهي ٦١ صفحة بخط طهماسب قلي يرجع تاريخ نسخها إلى سنة ١٠٥٠ هـ، وقابلتها مع نسختين، الأولى

وقعت متنا استخرجته من كتاب العلامة الحلي كشف الفوائد والذي يعتبر شرحاً لها وهو مطبوع بالطباعة الحجرية سنة ١٣١٢ هـ بتصحيح السيد محمد الحسيني . والنسخة الثانية هي المطبوعة بتحقيق عبدالله نوراني الذي اعتمد على نسخة أخرى غير نسخة الدانشگاه كما تلاحظ فيما بعد .

وقد قمت بتصحيح اللغة، وإضافة النواقص، فضلاً عن معالجة الأخطاء الإملائية حتى انتهت المرحلة الأولى بوجود نسخة اعتبرها صحيحة للغاية .

أما المرحلة الثانية فكانت قراءة جديدة للرسالة توقفت فيها عند إشارات كثيرة كقوله «قال بعضهم» أو قوله «والمحققون منهم» . . . الخ فعملت على توضيحها بالأسماء معتمداً في ذلك بشكل أساسي على شرح العلامة الحلي، وقمت بتحضير مجموعة من الكتب للتثبت من نسبة ما نقله إلى أصحابه فأوردته بعباراتهم مع ذكر مراجعه بالتفصيل، ومن لم أجد له ذلك نقلته عن ينقله عنه من القدماء فإنه يصير بذلك أثبت، فإن لم أجد ذكرت ما يوافقه من كلام أعلام المذهب الكلامي المذكور وخلال هذه المرحلة أوضحت بعض العبارات والمصطلحات والإختلافات .

والمرحلة الثالثة من التحقيق كانت تحضير فهرس مختلفة وإيراد أسماء مراجع التحقيق ومراجع أخرى للتوسع في الموضوعات المبحوثة لتجدها في آخر الكتاب مع فهرس ل : الفرق ، الأعلام ، الآيات ، الروايات ، الأماكن التي وردت في الأصل والحواشي الملحقه بكل قسم من الرسالة .

أما الرموز الخاصة فهي: [] وتعني أن الزيادة الموجودة بينهما منقولة من نسخة شرح العلامة الحلي التي صححها السيد محمد الحسيني .

(م) نسخة الشرح .

خ. ل. في نسخة أخرى قابل عليها السيد محمد الحسيني .

(د) وترمز إلى نسخة دانشگاه طهران .

نسبة الرسالة إلى النصير :

نص أصحاب الفهارس والمترجمون لنصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي أن له قواعد العقائد مع اختلاف في التسمية « كتاب قواعد العقائد » أو « رسالة في قواعد العقائد » ، أو إهمال كونه كتاباً أو رسالة .

النسخ الخطية والمطبوعة :

يوجد منها في إيران وتركيا نسخ خطية متعددة أهمها :

١ - نسخة مكتبة مقام الإمام الرضا (عليه السلام) في مشهد ، تاريخ الفراغ منها ١٩ محرم سنة ٦٨٧ هـ وتعتبر من أقدم النسخ وأقربها إلى حياة المؤلف .

٢ - نسختين أخريين في نفس المكتبة .

٣ - ثلاث نسخ في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي -

طهران .

٤ - نسخة في مكتبة مسجد سيهسالار .

٥ - نسخة المكتبة المركزية لجامعة طهران تاريخ الفراغ من نسخها سنة ١٠٥٠ هـ .

٦ - نسخة في مكتبة السلطان محمد الفاتح - تركية .

٧ - نسخة في مكتبة سراي همايون إسلامبول - تركية .

أما طباعة فقد ظهرت بالطباعة الحجرية مع كتاب إلزام النواصب مرة، ومرة أخرى بواسطة الأستاذ عبدالله نوراني مع مجموعة من رسائل النصير إضافة إلى تلخيص المحصل .

شروح الرسالة :

رغم صغر حجمها، فإنَّ الرسالة تعتبر خلاصة مركزة لأهم آراء الفرق الإسلامية والفلاسفة والمتكلمين، حيث نجد النصير يشير إلى مبحث خلافي عميق بكلمة واحدة أو إثنين أو ينسب رأياً ما إلى مذهب دونما إحالة إلى مصدر أو مرجع شأن القدامى في مؤلفاتهم، مما دعا إلى شرحه وحل إشارات ورموزه ومن الشروح المعروفة :

١ - شرح القواعد تأليف السيد ركن الدين أبي محمد حسن بن شرفشاه المتوفي ٧١٧ ألفه تلبية لرغبة أحد أبناء الخواجة .

٢ - كشف الفوائد شرح قواعد العقائد للعلامة الحلبي ألفه تلبية لرغبة ولده فخر المحققين وقد طبع بالطباعة الحجرية سنة ١٣١٢ هـ باهتمام وتصحيح السيد محمد الحسيني . وأعادت مكتبة آية الله المرعشي النجفي (قده) طباعته بالأوفست كما هو .

٣ - كشف المعاهد في شرح قواعد العقائد تأليف محمود بن

علي بن علي بن محمود الحمصي الرازي .

٤ - تحرير القواعد الكلامية في شرح الرسالة الاعتقادية لعبد الرزاق بن ملاير كيلاني رانكوئي وهناك شروح أخرى ذكرها محمد تقي مدرس في أحوال وآثار خواجه نصير الدين الطوسي .

مذهب النصير في الرسالة :

تتميز هذه الرسالة بأنها عرض مقارن واستدلال على بعض ما اختاره النصير في مذهبه الفلسفي والكلامي ، الذي جاء به مجدداً البحوث العقلية . وإذا كانت نسبته إلى أحد المذهبين : الإسماعيلي أو الإثنا عشري إحدى أهم المناقشات التي خاضها العلماء والباحثون من المذهبين أو غيرهما فلا أسمح لنفسي في هذه المقدمة بتقرير أحد الرأيين تحكماً ، ولا يعتبر لجوئي إلى القول الثالث توفيقاً بل إنني سأفتح باباً جديداً كان قد أشار إليه سماحة العلامة الشيخ عبد الله نعمة أطال الله عمره بإجمال في كتابه القيم « فلاسفة الشيعة » ، ولعل ما سأقدمه يكون معيناً على ما ذهبت إليه ، أو يفتح باباً للرد والإتيان بشيء جديد^(١) من الطرفين سواء من إدعى إسماعيليته وإن تشيعه للمذهب الإثنا عشري كان تقية كما فعل الدكتور عارف تامر حين قال : « لا بد من القول قبل التحدث عن نصير الدين الفيلسوف : بأن علماء وأئمة الشيعة الإثنا عشرية الكريمة على سعة إطلاعهم وخبرتهم وتفوقهم في علوم الفقه والقانون وعلم الكلام . . . (!) فإنهم لم يعنوا بالفلسفة وما يتفرع

(١) فلاسفة الشيعة ، ص : ٥٣٤ .

عنها من الإلهيات والماورائيات . . . في حين نرى نصير الدين الطوسي يكرس جهوده ، ويخص الجانب الأكبر من فلسفته بالسير على نهج ابن سينا وإخوان الصفا . . . وهذا يفسر ويؤكد عدم إرتباطه بالمدرسة الشيعية الإثني عشرية وكما ذكرنا فإن هذا الإرتباط كان سياسياً أكثر ما هو عقائدياً وقد فرضته الظروف الإستثنائية التي اقتضتها سياسة المغول وقائدهم هولاكو^(١) .

أو ما استفاده د. هاني فرحات من تغيير ديباجة أخلاق ناصري بعد إعلان تشيعه ، « ما يدفعنا إلى القول بأنه كان فعلاً يستخدم التقية معهم (الإسماعيلية)^(٢) » . فهذه وأمثالها كثير لم أجد أنها ترتفع عن إثبات شيء إلى حد نفي الآخر فالذي أثبت متابعة النصير لابن سينا في الفلسفة يقصر عن نفي تشيعه للمذهب الإثنا عشري المعلن بصورة عامة . والذي يثبت هذا التشيع لا يستطيع أن ينفي كونه كان على مذهب الإسماعيلية فترة لمجرد أن والده الذي لم يعيش ليرعاه إلا فترة قصيرة كان على المذهب الإثنا عشري . وفتش تر صدق ما نقول وإلى الآن وحده فيما قرأت العلامة الشيخ عبدالله نعمة كما أشرت من بين علماء الإثني عشرية الذين تعرضوا للموضوع لم يستبعد أن النصير كان على مذهب الإسماعيلية قبل ١٤ شوال ٦٥٤ هـ وهذا لا يمنع استغراب الدكتور عبد الأمير الأعسم الذي حاول الدكتور فرحات دفعه به .

بعد هذه المقدمة يرد السؤال عن جديدنا والجواب أن قراءة

(١) نصير الدين الطوسي في مرابع ابن سينا . ص ٧٩ .

٢٣ (٢) مجلة العرفان العدد ٤ و ٥ من المجلد ٧٢ ، الخواجة نصير الدين الطوسي (٣) .

الرسالة بدقة وتحري للموضوع - وهو ما لم يجر إلى الآن ، إذ كان غالب النظر فيها منحصرأ بمباحثها الكلامية فقط - وضعنا أمام ملاحظات هي التالية :

١ - إن تاريخ تأليف هذه الرسالة يأتي بعد مقتل ركن الدين محمود آخر خلفاء الإسماعيلية النزارية ٦٥٥ هـ ، لما ذكره فيها آخر كلامه عن الإمامة عند الإسماعيلية « ثم أدعوا بعده أن الحسن الملقب بعلي ذكره السلام ، كان إماماً ظاهراً من أولاد نزار واتصل أولاده إلى أن انقرضوا في زماننا هذا » .

٢ - بدا لي غريباً تسليم الشيخ عبدالله نعمة^(١) والدكتور عبد الأمير الأعسم^(٢) لما نقلاه عن كتاب تاريخ علم الفلك في العراق للعزاوي من أن النصير قد أعلن تشيعه في ١٤ شوال ٦٥٤ ، إذ لا توجد إشارة إلى المكان الذي أعلن فيه النصير « اعلانه المدهش » هذا إلا أن يكون بين يدي هولاء قبل فتح بغداد .

وهو ما يفضي إلى إمكانية أن يكون هذا الإعلان تقية فعلية لأن هولاء لما راسل ملوك نواحي إيران علل هجومه بأنه « لتخريب حصون الإسماعيلية وقتل هذه الفئة » . كما ذكره د . حسن إبراهيم حسن^(٤) .

ثم ما هي القيمة التحقيقية لهذا النقل دون مستند قديم إذا لاحظنا النقطة التالية ؟

(١) فلاسفة الشيعة ، ص : ٥٤٠ .

(٢) نصير الدين الطوسي ، ص : ٤٨ .

(٣) تاريخ الإسلام ، ج ٤ ، ص : ١٥٤ .

٣ - إن النصير في هذه الرسالة عندما ذكر الإمامية الإثنا عشرية تحدث عنهم بصيغة الجمع الغائب في كامل نصه كقوله « وأما الإمامية فقالوا . . . » ، « وهم في أكثر أصول مذهبهم يوافقون المعتزلة . . . » إلى آخر ما فيه ، دون أن يتبنى لهم رأياً واحداً وأيضاً أنه في آخر كلامه عن مذهب الإمامية الإثنا عشرية ، ذكر اختلافهم في سياق الإمامة - من إمام إلى آخر - ، وقال عن هذه الاختلافات : « لا فائدة في إيرادها وجمهورهم الباقون إلى هذا الزمان على هذا المذهب الذي ذكرناه » .

فقوله « وكان لهم في سياق الإمامة اختلافات كثيرة » يضعنا أمام احتمالات :

أولها : ما حاول العلامة الحلي توجيهه بالقول أن الضمير هنا يرجع إلى الشيعة عامة ، لكنه مدفوع بأن هذا الكلام قد وقع في خصوص شرح حال الإمامة عند الإثني عشرية بعد ذكر آراء الغلاة والإسماعيلية ، وإنه بعد الانتهاء من ذكر آراء الإمامية انتقل لذكر آراء الكيسانية والزيدية ، فلا وجه لذلك .

الثاني : عندي أن يكون مراده من الاختلافات في سياق الإمامة مسألة أن النص على الإمامة كان دفعة واحدة أو من كل إمام على الذي يليه ، فإن القول الأول مردود بالبداء الذي قال به جمهور الإمامية في إسماعيل بن جعفر الصادق (عليه السلام) وعده النصير من أخبار الأحاد^(١) . فيبقى الثاني وهو ما قال عنه أن

(١) التي لا توجب علماً ولا عملاً محصل ٣٦٥ ، تلخيص ٤٢٢ . . .

وقد نسب المفيد هذا القول إلى جمهور الإمامية ، أوائل المقالات ص ١٤٩ .

« جمهورهم الباقون إلى هذا الزمان على هذا المذهب الذي ذكرناه » .

والسؤال يتكرر هنا هل يمكن لنا الجزم بموقف النصير يتبنى رأي الإثنا عشرية بعدما تقدم ؟

٤ - إن قول النصير عن الإسماعيلية « وربما يلقبون بالملاحدة » لا يقطع بنسبة الإلحاد إليهم ، بل إننا بملاحظة ما في لسان العرب من أن الملحد هو المائل لا نجزم بأنه أراد به اسم ذم ، يؤيد ذلك تعليله ما قيل بأنه : « لعدولهم عن ظواهر الشريعة إلى بواطنها في بعض الأحوال » .

٥ - قال عن الغلاة إنه « لا فائدة في تفصيل مذهبهم » وعن اختلافات الإثنا عشرية ما ذكرناه من أنه « لا فائدة في إيرادها » واكتفى مع الكيسانية بأنهم قد انقطعوا لكنه مع الإسماعيلية والزيدية كان مجرد عارض لأرائهم فهل كان السبب قولهم باستمرار الإمامة الظاهرة المتصدية للحكم رغم انقطاعها بالموت عند الإسماعيلية ؟ .

بعد هذا كله أجد نفسي أمام سؤال جديد ، هل كانت هذه الرسالة على اختصارها مراجعة خطية من العالم الجليل للعقائد « المنسوبة إلى الأصالة » لإختيار المذهب الذي سلّم العالم كله بانتقاله إليه عدا الإسماعيلية ؟

الإجابة بنعم تقتضي إعادة النظر إما بإعلان تشيعه ٦٥٤ هـ كإعتباره تقية وأما بنفيه أصلاً وتأخيره إلى ما بعد فتح بغداد واتصال النصير بعلماء الشيعة الذين تهيب كبيرهم الحلي أن يقدم ابن عمه

للإجابة عن أسئلة أشبه بالإمتحان ثم ما هذا الدرس المحير المتقابل
بينهما في الفقه والكلام على جلاله قدرهما. وثمة أسئلة أخرى
كثيرة تنتظر الإجابة ..

علي حسن خازم



اسماء بنت ابی بکر
رضی اللہ عنہا
بیت المقدس
۱۰۰۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد لله المقدم من الهجرة والفتنة والصلاة على محمد
المخصوص بالرسالة والله الموصوفين بالعدالة يقول
صاحب هذه المقالة التي أودت فيها قواعد العقائد
من العلم المنسوب إلى الإصالة واحترزت في تقريرها
عن الأطناب والإطالة مخافة أن يؤتى إلى السامع
والملالة وأقدم ذكر أصول يجب الوقوف عليها في
كل حالة وهي هذه كل ما يمكن أن يعبر عنه فاما
ان يكون موجودا واما ان لا يكون وما لا يكون موجود
معدوم ولا فرق بين الموجود والثابت ولا بين المعدوم
والمنقضي عند المحققين ومشايخ المعتزلة يقيمون الثابت
الى وجود ومعدوم واسطة بينهما يسمى باحتمال يحيلون
المتنقي ما عدا هذه الثلاثة والحكام يقولون الموجود يكون

100-100000-100000

والله اعلم بالصواب

الصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة
جامعة طهران المركزية

الحمد لله على نوازل نعمته وتطافره له ونزهة قل عطائه الذي فضلنا ما جعلنا بارشاد عباد
من اتباع انبيائه وخصنا بالكمال المستعدين بان دجنا في عذابه واولئكه والصلوة والسلام على
اشرف سله واعظم امنائه محمد المصطفى وعلى سيد الوصياء المعصومين اجابته وعلى المعصومين
من انبائه اما بعد فقد اجمع طينته في هذا الكتاب الواسع بكشف القوارير على اصناف ما
اشتملت عليه الرسالة الموسومة بقواعد العقائد من تصنيف شيخنا الاعظم وديننا العظيم
افضل المناخرين مكل حلو المتقدمين في الملة والحق والدين في جعفر بن محمد بن الحسن
الطوسي قدس الله روحه الزكية واما في هذا الكتاب المرام الربانية على سبيل الايجاز والاختصار
خال عن المظبوط والاكثار فقد جعلنا ذلك هو كولا الى كتابها لئلا يفتنه كاسه وقع بها والفاية
اجابة لسؤال الولد العزيز في طالب محمد الله تعالى بالطافة الربانية وادبه بالعناية بالالهية
واسعد في المداين ونخصه بتكميل الرباسين واسعفه بالعلم الطويل السعيدة وبالفطن الخليل
الوعيد بمنزلة كرمه قال المصنف قدس الله روحه الحمد لله المفضل من الخير والعدالة والصلوة
على محمد المصطفى المعصوم بالرسالة والاله الموصوفين بالعدالة يقول صاحب هذه المقالة في مدح
فيها قواعد العقائد من العلم المتشاكل الاصاله والخرز في تقريرها عن الاطناب والخطالة مخافة
ان يورد على المسامحة والملازمة واقفة ذكر اصولها لو فوف علمها في كل حاله وفي هذا القول



بسم الله الرحمن الرحيم

قد تم الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
وكانت في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
والاعطاء والاعطاء في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
سنة ١٢٠٤ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
فله ردة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
التي تاروا في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
كلية المداين في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
البحر في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
كالله في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
يقال في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
واسعد في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
له العبد في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
ولا في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
والتي في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
والتي في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
لله في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
كما في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤

للفن

الصفحة الأولى من الطبعة الحجرية
لكشف القوارير في شرح العقائد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنقذ من الحيرة والضلالة ، والصلاة على محمد [المصطفى] المخصوص بالرسالة وآله الموصوفين بالعدالة ، يقول صاحب هذه المقالة أني [قد] أوردت فيها قواعد العقائد من العلم المنسوب^(١) إلى الأصالة ، واحتزرت في تقريرها من^(٢) الأطناب والإطالة مخافة أن يؤدي إلى السامة والملالة .

وأقدم ذكر أصول يجب الوقوف عليها في كل حالة وهي هذه :

أصل : كل ما يمكن أن يعبر عنه فإما أن يكون موجوداً وإما أن لا يكون [موجوداً] لـ وما لا يكون موجوداً معدوم ، ولا فرق بين الموجود والثابت ولا بين المعدوم والمنفي عند المحققين^(٣) .

(١) الموصوف بالأصالة خ ل .

(٢) في (د) عن .

(٣) من المتكلمين ، ووافقه الفخر الرازي من السنة وأبو الهذيل وأبو الحسين البصري من =

ومشايع المعتزلة^(١) يقسمون الثابت إلى موجود ومعدوم وواسطة بينهما تسمى^(٢) بالحال ، ويجعلون المنفي ما عدا هذه الثلاثة .

والحكماء^(٣) يقولون الموجود يكون خارجياً ويكون ذهنياً ويكون كليهما وكذلك المعدوم .

أصل آخر : كل ما يمكن أن يعبر عنه ، فإما أن يجب وجوده ، أو يجب عدمه ، أو لا يجب أحدهما^(٤) . والأول هو الواجب ، والثاني هو الممتنع أو المحال أو المستحيل ، والثالث هو الممكن أو^(٥) الجائز .

أما الواجب ، فإما أن يكون وجوبه لا عن غيره وهو^(٦) الواجب لذاته وإما^(٧) أن يكون وجوبه عن غيره فيكون واجباً لغيره^(٨)

= المعتزلة وخلاصة المسألة أنه لا نزاع في أن المعدوم الممتنع الثبوت نفي محض وإنما اختلف المتكلمون في المعدوم الممكن الثبوت فقال الطوسي ومن ذكرنا وغيرهم بأنه نفي محض ، وقال البصريون من المعتزلة بأن الذوات في العدم جواهر وأعراض ، والبغداديون يقولون بأنها أشياء والفاعل يجعلها جواهر وأعراضاً . انظر محصل ص ٧٨ - كشف ص ٦ .

(١) البصريون منهم كأبي علي وأبيه أبي هاشم الجبائين . والقاضي عبد الجبار ، وأبي عبدالله البصري ، وغيرهم من المثبتين كما في كشف الفوائد ص ٦ ونسبه الفخر الرازي إلى القاضي وإمام الحرمين : المحصل ص ٨٥ .

(٢) في د : يسمى ، وراجع المحصل ص ٨٥ فما بعد .

(٣) الفلاسفة ، راجع الإشارات ج ٣ ص ٢ فما بعد .

(٤) المحصل : ص ٧٩ .

(٥) في (د) و ، راجع المحصل ص ٧٥ - ٩٣ .

(٦) في (م) هذا .

(٧) في (د) فاما .

(٨) في (م) بغيره .

ممكناً بذاته^(١) ، وكذلك^(٢) الممتنع^(٣) . وما يفيد وجود غيره يسمونه
موجداً أو علة ، وذلك الغير يكون موجداً أو معلولاً .

والممكن لذاته [يكون] متساوي النسبة إلى طرفي وجوده
وعدمه ، فإن كان له موجد كان موجوداً ، وإن لم يكن له موجد
بقي على حالة العدم فيكون عدم موجوده كالعلة لعدمه^(٤) .

أصل آخر : كل ما يمكن أن يتصور فإن أمكن تصوره لا مع
غيره فهو ذات ، وإلا فهو صفة . مثلاً إذا قلنا موصوف عينا به شيئاً
له صفة ، فالشيء هو^(٥) الذات وقلنا له صفة هو^(٦) صفته .

أصل آخر : كل موجود فإما أن يكون لوجوده أول - ولا محالة
بكون لا وجوده متقدماً على وجوده - ويسمى محدثاً . وإما أن لا
يكون لوجوده أول ويسمى قديماً وأزلياً^(٧) .

والتقدم يكون بالذات كتقدم الموجد على ما يوجدده ، أو
بالطبع كتقدم الواحد على الإثنين ، أو بالزمان كتقدم الماضي على
الحاضر ، أو بالشرف كتقدم المعلم على المتعلم^(٨) ، أو بالوضع

(١) محصل : ص ٩٣ ، شرح الباب الحادي عشر : ص ١٦ .

(٢) في (م) كذا .

(٣) كشف ص ٩ .

(٤) خلافاً للرازي ، راجع المحصل ص ١٠٦ و ١٠٩ و ١١٣ و ١١٤ .

(٥) في (م) هي .

(٦) زائدة في (د) .

(٧) المحصل ص ١١٧ .

(٨) متعلمه في م .

كتقدم الأقرب على الأبعد^(١).

والمتكلمون يزيدون على ذلك التقدم بالرتبة كتقدم الأمس على اليوم .

أصل آخر : كل ما يوجد من الممكنات فيما أن يوجد قائماً بذاته كالإنسان وهو الجوهر^(٢) ، أو يوجد قائماً بغيره كالحركة وهو العرض . ويسمى العرض حالاً ، وذلك الغير محلاً ، والحكماء يقولون الحال إن كان سبباً لقوام محله ، كالإنسانية لبدن الإنسان ، كان صورة ومحل مادته ، وإن لم يكن كذلك كالبياض في الجسم كان عرضاً ومحل موضوعه^(٣) . والجوهر عندهم كل ما لا يكون في موضوع ، سواء كان صورة أو مادة أو مركباً^(٤) منهما وهو الجسم عندهم ، أو غير ذلك^(٥) .

وأما عند المتكلمين ، فالجسم مؤلف من أجزاء لا تتجزأ^(٦) يسمون كل جزء منها بالجوهر الفرد^(٧) ، وتأليفه عند الأشعرية^(٨) من جوهرين فصاعداً ، وعند المعتزلة أما من أربعة جواهر وأما من

(١) حصر الفلاسفة التقدم في هذه الخمسة ، كشف ص ١٢ .

(٢) راجع مقالات ج ٢ ص ٨ ، محصل : ١٢٥ ، الفرق ٣٢٨ .
لمع الأدلة ص ٨٦ - ٨٧ .

(٣) ابن سينا رسالة في الأجرام العلوية ص ٤٣ .

(٤) في م مركب .

(٥) راجع المصدر السابق ص ٣٩ - ٤٠ . ورسالة الحدود ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٦) في د يتجزى .

(٧) محصل ص ١٣٥ ، مقالات ج ٢ ص ٨ والفرق ص ٣٢٨ ، الإقتصاد في الاعتقاد ص ١٩ وص ٢٨ .

(٨) محصل ص ١٣٥ ، الإقتصاد ص ١٩ .

ثمانية فصاعداً ، لكون الجسم عندهم ما هو الطويل العريض العميق^(١).

والجوهر الفرد عند الحكيم ممتنع الوجود^(٢).

والأعراض عند أكثر المتكلمين^(٣) أحد وعشرون نوعاً وعند بعضهم ثلاثة وعشرون أو أربعة وعشرون :

عشرة منها تختص^(٤) بالأحياء وهي الحياة والشهوة والقدرة والنفرة والإرادة ، والكراهة والإعتقاد والظن والنظر والألم .

وأحد عشر تكون^(٥) للأحياء وغير الأحياء ، وهي^(٦) الكون : وهو يشتمل على أربعة أشياء الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، والتأليف ، والاعتماد كالثقل والخفة ، والحرارة ، والبرودة ، واليبوسة ، والرطوبة ، واللون ، والصوت ، والرائحة ، والطعم .

(١) ذكره الطوسي في تلخيصه: محصل ص ١٣٥ - ١٣٦ ومقالات ج ٢ ص ٤ فما بعد .

(٢) قال النظام أنه لا جزء إلا وله جزء فوافق الحكماء بذلك ، نقله عنه الأشعري في المقالات ص ١٦ وانظر ابن سينا في الأجرام العلوية ص ٤١ . وقال البغدادي بكفر النظام والفلاسفة بذلك : الفرق ص ٣٢٨ . وانظر الخياط مؤيداً لأبي الهذيل قال إن المحدثات ذات غايات ونهايات محصاة معدودة لا يخفى على الله منها شيء . الانتصار ص ١٢٣ والثمره في ذلك كله انحصار علم الله وعدمه . ويظهران النظام خالف المعتزلة فيه .

(٣) مقالات ج ٢ ص ١٠ فما بعد .

محصل ص ١٢٥ فما بعد .

الفرق ص ٣٢٩ .

تلخيص ص ٢٠٣ .

(٤) في يختص .

(٥) في يكون .

(٦) في وهو .

والإثنان اللذان أو الثلاثة زاد بعضهم^(١) : الفناء ، والموت ، والبقاء .

والحكماء قالوا^(٢) : أجناس الأعراض تسعة ، الكم والكيف والمضاف والوضع والأين ومتى والملك والفعل والإنفعال . وتسمى هي مع الجوهر بالمقولات العشر^(٣) الشاملة لجميع الممكنات .

أصل آخر : الموجودات إما^(٤) متماثلة وإما متضادة وإما متخالفة ، أما المتماثلة^(٥) فكالبياضين المتساويين في البياضية . وأما المتضادة فهي الأعراض التي^(٦) تكون من جنس واحد ، لا يمكن أن تجتمع^(٧) في محل واحد في وقت واحد ، ويمكن حلولها فيه على التعاقب ، وخلوه عنها جميعاً كالألوان^(٨) .

والحكماء زادوا في قيودها أن يكون بينها^(٩) غاية البعد^(١٠) .
فإذن يجوز أن يكون لعرض واحد أضداد^(١١) كثيرة على الرأي

مركز تحقيق التراث

(١) في د الإثنان والثلاثة اللاتي .

(٢) محصل ١٢٥ فما بعد .

(٣) في د ويسمى وفي د العشرة بدل العشر .

(٤) في (م) أما أن يكون وراجع كشف القوائد ص ٢٧ .

(٥) في (د) المتماثل .

(٦) في (د) التي لا يكون .

(٧) في د يجتمع .

(٨) في م بينهما .

(٩) محصل ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(١٠) كشف ص ٢٨ .

(١١) في (د) و(م) أضداداً .

الأول ، ولا يجوز أن يكون له إلا ضد واحد على الرأي الثاني^(١).

وما عدا^(٢) المتماثلة والمتضادة فمختلفة .

واعلم أن التقابل الذي يشمل التضاد وغيره على أربعة أوجه أحدها [التقابل ب] التضاد والثاني التقابل بالنفي والإثبات ، والثالث التقابل بالملكة والعدم [كالبصر والعمى] ، والرابع التقابل بالتضاييف كالأبوة والبنوة^(٣).

أصل آخر : الدور محال^(٤) ، وهو أن يكون المعلول علّة لعلته بواسطة أو بغير واسطة ، إذ^(٥) المتأخر من حيث هو متأخر متقدم على مقدمه من تلك الحيشة .

والتسلسل عند المتكلمين محال مطلقاً ، وبالجمله كل عدد يفرض^(٦) فهو متناه ، لأن كل عدد يفرض^(٧) قابل للقلّة بأن ينقص منه شيء ، وللکثرة^(٨) بأن يزداد عليه شيء ، وكل قابل للقلّة والکثرة فهو متناه .

أما العدد^(٩) الذي يكون [له] أول ولا يكون له آخر ، بل

(١) كشف ص ٢٩ رأي الفلاسفة .

(٢) في (د) وأما .

(٣) كشف الفوائد ٢٩ .

(٤) محصل ٢١٦ فما بعد .

(٥) في (م) والمتأخر من حيث هو متأخر متقدم على مقدم من تلك الحيشة .

(٦) في (م) فرض .

(٧) في م فرض فهو .

(٨) في م والکثرة .

(٩) في (د) زيادة هو .

إنما يوجد منه^(١) شيء بعد شيء لا إلى نهاية فليس بمحال عند أكثرهم لكون كل ما يوجد منه [حصر] في [أي] وقت يفرض [يكون] متناهيًا^(٢).

وأما عند الحكماء فكل عدد تكون^(٣) آحاده موجودة دفعة واحدة وله ترتيب فهو متناه ، ويستحيل أن يكون غير متناه^(٤) . أما ما لا تكون^(٥) آحاده موجودة ، دفعة ، أو لا يكون له ترتيب فيجوز^(٦) أن يكون غير متناه^(٧).

فهذه هي الأصول التي أردنا تقديمها ، [أما] وبيان ما يحتاج إلى البيان منها فيجيء في مواضعه^(٨) ، وقد أوردنا ما أردنا إيراده في خمسة أبواب .



(١) في (م) بل إنما يوجد منه نهاية وهو خطأ فاحش .

(٢) محصل ٢١٧ نقد الطوسي .

(٣) في (د) و(م) يكون .

(٤) في د غير متناهية .

(٥) في (د) و(م) يكون .

(٦) في (م) يجب .

(٧) في د متناهية راجع كشف ص ٣١ .

(٨) في (د) و(م) مواضعها .

الباب الأول



في اثبات موجد العالم

العالم عبارة عما سوى الله تعالى^(١)، وما سوى الله [تعالى]
أما جواهر^(٢) أو^(٣) أعراض^(٤). وإذا ثبت احتياج الجواهر إلى موجد
ثبت احتياج الأعراض إليه، لاحتياجها إلى ما يحتاج إليه .



(١) وفيه قال امام الحرمين الجويني في لمع الأدلة ص ٨٦ .
والغزالي في الإقتصاد ص ١٩ .
والبغدادي في الفرق ص ٣٢٨ .
والقاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢٠٣ .
وهذا التعريف يقابل قول البعض أن العالم هو السماء والأرض وما بينهما ، فتخرج
الجواهر المجردة عند من أثبتها من الفلاسفة ، وهي عند أكثر المتكلمين غير متحققة وإلا
كانت مشاركة للمولى في حقيقته : راجع كشف الفوائد ص ٣٢ .

(٢) في م : الجوهر .

(٣) في د : أو أما .

(٤) في م العرض .

راجع الحاشية رقم ١ .

ومحصل ص ١٧٨ .

الإقتصاد ص ٢٠ .

والمتكلمون ينكرون وجود جواهر غير جسمانية كما سيجيء بيانه ،
ويثبتون أولاً حدوث الأجسام^(١) والجواهر ، ويستدلون بذلك على
إثبات محدثها القديم .

ولهم في إثبات حدوث الأجسام طرق^(٢) : أحدها ، قولهم
كل جسم^(٣) لا يخلو من^(٤) الحوادث ، وكل ما لا يخلو من^(٥)
الحوادث فهو حادث ، فكل جسم حادث . وهذه الحجة مبنية على
إثبات أربع دعساوي^(٦) ، إحداها إثبات وجود الحوادث ، والثانية
بيان أن كل جسم لا يخلو^(٧) منها ، والثالثة بيان حدوثها جميعاً ،
والرابعة بيان أن كل ما لا يخلو من الحوادث حادث .

أما الأولى^(٨) فظاهرة ، فإن الأكوان أعني الحركات والسكنات
والإجماعات والإفتراقات أمور ثبوتية ، [و] هي [غير] الأجسام ،
وذلك لأن الحركة هي كون الجسم في حيّز بعد كونه في حيّز
آخر ، والسكون هو كونه في حيّز بعد كونه في ذلك الحيّز ،

مركزية فلسفية علوم إسلامية

(١) خ . ل . العالم .

(٢) محصل ص ١٧١ ، لمع الأدلة ص ٨٧ ، الإقتصاد ص ١٩ - ٢٠ . من أهم موارد الاختلاف
بين الفلاسفة والمتكلمين النزاع في حدوث نوع الحركة لا في أشخاصها فإنه متفق عليه وقد
وافق الفلاسفة بعض المتكلمين كالنظام وأبو الهذيل ومعمرو بشر بن المعتمر وهشام بن
الحكم فقالوا بالكمون بمعنى أنها قديمة ولكن تظهر عند الحركة . مقالات ج ٢ ص ٢٣ -
٢٤ ، لمع الأدلة ص ٨٨ .

(٣) في م الجسم .

(٤) و (٥) في م : عن .

(٦) في د : دعاو .

(٧) في م ود لا يخلو عنها .

(٨) في د : أما الأول فظاهر .

والاجتماع هو كون الجسمين في حيزين على وجه لا يمكن أن يتخللها جوهر ثالث ، والافتراق هو كونهما في حيزين على وجه بحيث^(١) يمكن أن يتخلل بينهما جوهر . والأكوان تتغير وتتبدل^(٢) مع ثبوت الأجسام ، وهي^(٣) أمور موجودة غير الأجسام ، ولا يمكن وجودها إلا في الأجسام .

وأما بيان أن الأجسام لا تخلو منها^(٤) ، فهو أن كل^(٥) جسم يستحيل^(٦) أن يكون لا^(٧) في حيز ، وكونه [في حيز] ينحصر في الحركة والسكون ، وإذا كان جسمان في حيزيهما^(٨) انحصر كونهما في الافتراق والاجتماع .

وأما أنها حادثة^(٩) ، فلأنها تزول وتتبدل بعضها ببعض ، وإذا^(١٠) هي محتاجة في وجودها إلى غيرها فهي ممكنة ، وتستقيم^(١١) الدلالة على أن كل ممكن حادث ، ولا يجوز أن يكون

مركز تحقيقات كلية أصول الدين

- (١) ناقصة في م .
- (٢) في م بعد .
- (٣) في د فهي .
- (٤) في (م) و(د) عنها .
- (٥) في د . لأن .
- (٦) خ . ل : مستحيل .
- (٧) في م : إلا .
- (٨) في م : حيزهما .
- (٩) استدلاله على حدوث شخص الحركة .
- (١٠) في م : فإذا .
- (١١) في م : ويستقيم الدلالة . خ . ل . الأدلة في د ومستقيم .

قبل كل حادث حادث إلى غير النهاية .

أما أولاً^(١) ، فلأن الحوادث الماضية يتطرق إليها الزيادة والنقصان ، ويستحيل أن يتطرق إلى غير المتناهي الزيادة والنقصان ، وذلك لأن الناقص منها بعدد متناه يستحيل أن يكون مساوياً لها^(٢) .

وإذا فرض [بين] الناقص وغير الناقص تطابق من مبدأ واحد ، وجب أن ينتهي الناقص ويمتد بعد انتهائه غير الناقص ، فيكون الباقي متناهياً وغير الناقص لا يزيد عليه إلا بعدد متناه ، فيكون الكل متناهياً ، وبطل كونه غير متناه . فتكون^(٣) جميع الحوادث الماضية مسبقة^(٤) بالعدم .

وأما ثانياً^(٥) ، فلأن كل واحد من الحوادث على تقدير كونه مسبقاً بما لا نهاية له ، يستحيل أن يوجد إلا بعد انقضاء ما لا نهاية له من الحوادث حتى تصل التوبة إليه ، وانقضاء ما لا نهاية له محال ، ولكن الحوادث موجودة فإذاً كونها مسبقة بما لا نهاية له باطل .

(١) استدلاله على حدوث نوع الحركة وقال به القاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢٠٤ .

(٢) م لما زاد ، ود : عنها .

(٣) في (د) و(م) فيكون .

(٤) في (د) و(م) مسبقة .

(٥) وجه آخر في الاستدلال على حدوث نوع الحركة .

وأما ثالثاً ، فلأن كل حادث مسبوق بعدم أزلي ، ولو^(١) كان في الأزل حادث موجود لاجتماع وجوده مع عدمه وذلك محال ، فإذاً تكون^(٢) في الأزل^(٣) جميع الحوادث معدومة^(٤) .

وأما بيان أن كل ما لا يخلو من الحوادث حادث فظاهر ، وذلك لأن جميع الحوادث معدومة في الأزل ، فالشيء الذي لا يخلو منها ، لو كان موجوداً في الأزل لكان خالياً منها^(٥) وهو محال فإذا ثبت أن الأجسام حادثة فكذلك الجواهر والأعراض .

طريق آخر : ^(٦) لا يجوز أن يكون جسم من الأجسام أزلياً ، لأنه في الأزل أما أن يكون متحركاً أو ساكناً ، وكلاهما محال . أما كونه متحركاً فلأن الأزل عبارة عن نفي المسبوقية بالغير والحركة عبارة عن ثبوت المسبوقية^(٧) بالغير ، فهما لا يجتمعان . وأما كونه ساكناً^(٨) فمحال ، لأن السكون ، مع أنه يقتضي أيضاً المسبوقية بسكون مثله ، ليس بواجب الوجود ، فإذا^(٩) كان ممكناً كان مسبوقاً

(١) في م فلو .

(٢) في (د) و(م) يكون .

(٣) وفي د في الأزل يكون .

(٤) في د معدوماً .

(٥) في (د) و(م) عنها .

(٦) هو نفس البرهان السابق بتغيير يسير .

(٧) في (د) الكون المسبوق .

(٨) في م ساكن .

(٩) في د . وإذا .

بالعدم على ما يجيء بيانه .

طريق آخر : وهو أعم من الأولين^(١)، وذلك أن يقال : كل ما سوى الواجب ممكن ، وكل ممكن محدث ، فكل ما سوى الواجب محدث سواء كان جسماً أو جوهرًا أو عرضاً أو غير ذلك .

أما المقدمة الأولى فظاهرة . وأما المقدمة الثانية فلأن الممكن محتاج^(٢) في وجوده إلى موجد ، والممكن^(٣) لا يمكن أن يوجد حال وجوده فإن إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل محال فليزِم^(٤) منه أن يوجد^(٥) حال لا وجود^(٦) له ، فيكون وجوده مسبوقاً بلا وجوده ، وذلك حدوثه . وإذا ثبت كون ما سوى الواجب محدثاً ، وكان احتياج كل محدث إلى محدث يوجده ضرورياً ، يثبت^(٧) أن لجميع العالم من الأجسام والأعراض ، وما سواهما من الممكنات محدث^(٨) وهو المطلوب . .

فهذه طرق المتكلمين في إثبات الصانع^(٩).

مركز تحقيقات كميتر علوم اسلامی

(١) لأن الأولين يدلان على ثبوت الصانع وهذا البرهان يدل على ثبوته ووجوبه .

(٢) في م يحتاج .

(٣) والموجد .

(٤) د . ويلزم .

(٥) في م يوجد .

(٦) في د وجوده .

(٧) في د . ثبت .

(٨) في د . محدثاً .

(٩) راجع محصل ٢١٣ .

لمع ص ٨٦ . الإقتصاد ص ١٩ . تلخيص ص ٢٤٣ .

وأما الحكماء^(١) ، فقالوا [أن] الموجودات تنقسم^(٢) إلى واجب وممكن ، والممكن^(٣) يحتاج^(٤) في وجوده إلى مؤثر موجد ، فإن كان موجدّه واجباً ، فقد ثبت أن في الوجود واجب الوجود لذاته . وإن كان ممكناً كان محتاجاً إلى مؤثر آخر ، والكلام فيه كالكلام في الأول ، والدور والتسلسل محال كما مرّ ، وعلى تقدير ثبوته نأخذ جميع الموجودات الممكنة فيكون ممكناً . لأنه لا يتحصل بدون أفراده وأفراده غيره . ثم المؤثر فيه لا يجوز أن يكون نفسه ولا يجوز أن يكون داخلياً فيه ، لأن الداخلي لا يكون مؤثراً في نفسه ولا في علله ، فلا يكون مؤثراً [في المجموع] . فلم يبق إلا أن يكون [للجميع مؤثر خارج^(٥)] ، والخارج عن جميع الممكنات لا يكون ممكناً ، فيكون واجباً .

فأذن وجود واجب وجوده^(٦) لذاته ضروري ، وهو المؤثر الموجد للممكنات كلها وهو المطلوب .

فهذا ما قاله المتكلمون والحكماء في هذا المقام ، وقد يورد

(١) محضّل ص ٢١٦ و ٢١٧ . محضّل ١٧٣ . واذكر أن الفلاسفة قالوا بقدم العالم وقال بعضهم بالإبداع وهو الإيجاد لشيء من غير سبق العدم راجع الإشارات والتنبيهات ج ٣ ص ٦٧ فما بعد وغيره .

(٢) في د . تقسم .

(٣) في د . فالممكن .

(٤) في د . محتاج .

(٥) في م مؤثراً خارجاً ، وفي (د) مؤثراً للجميع مؤثر خارج والأصح كما أوردناها .

(٦) في د وجود .

على كل موضع [منه] اعتراض^(١) ، ويجب عنه^(٢) بأجوبة لن^(٣) نذكرها^(٤) ، لأنها بالكتب المطولة أليق ، لكن نورد ما هو موضع معظم الخلاف بين المتكلمين والحكماء في هذا الموضوع .

وهو أن المتكلمين قالوا : إنما يتقدم عدم الممكن على وجوده ، تقدماً لا يمكن أن يكون المتقدم مع المتأخر دفعة ، والحكماء قالوا : أن مثل هذا التقدم ، لا يمكن وقوعه إلا في الأشياء الواقعة في الزمان ، لكن^(٥) بحيث يقع المتقدم في زمان ، والمتأخر في زمان غيره ، والزمان ليس بواجب الوجود ، فتقدم عدم على كل ما سوى الواجب بهذا المعنى محال ، وهذا هو قولهم بقدّم بعض الممكنات . قالوا بل إنما يكون هذا التقدم بالطبع الذي ذكرناه ، وأجاب المتكلمون بأن التقدم الذي لا يمكن اجتماع المتقدم والمتأخر معاً لا يجب أن يكون بحسب زمان مباين لهما ، فإنّ تقدّم بعض أجزاء الزمان على بعض ، لا يكون بزمان آخر ، وهذا التقدم مثله . ثم إن كان ولا بد فيكفي فيه تقدير زمان ، ولا يحتاج فيه إلى وجوده المغاير للممكنات المحدثّة .

فهذا موضع معظم الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة ، مع اتفاقهما على احتياج جميع الممكنات إلى موجدّها .

(١) في د . اعتراضات في هذا الموضوع .

(٢) في د . عنها .

(٣) في د لم يذكرها .

(٤) في (د) يذكرها وتشويش في العبارة وبياض ناتج عن ترميم المخطوطة .

(٥) في (د) لكي يقع .

الباب الثاني



في ذكر صفات الصانع^(١)

وهي تنقسم إلى ثبوتية^(٢) وغير ثبوتية :
أما الثبوتية فمنها أنه تعالى قادر^(٣) ، والقادر هو الذي يصحُّ
منه أن يفعل [الفعل] ولا يجب ، وإذا فعل فعل باختيار^(٤) وإرادة
لداع يدعوه إلى أن يفعل ويقابله الموجب وهو الذي يجب أن يصدر
عنه الفعل ، ويجب أن يقارنه فعله لأنه لو تأخر الفعل عنه لما كان

(١) في (م) في صفات الله تعالى .

(٢) المراد بالثبوتية ما يقابل السلبية ، لا أن لها ثبوتاً كما قال بعض المتكلمين من أهل السنة
والمشبهة والمجسمة على اختلاف فيه عند الأشعرية كما ترى عند الباقلاني في الملل
والنحل ج ١ ص ٩٥ فإنه قال ان الصفات معان قائمة به لا أحوال وهو قولهم قادر بقدره
وعالم بعلم وقدرته غير علمه خلافاً للشيعة والمعتزلة فإنهم أثبتوها على أنها ليست غير
الذات ، ومن هنا فإن الأشعرية أثبتوا قدماء : ذاته تعالى وصفاته . المختصر ٢١٢ محصل
ص ١٢٠ - ٢٦٠ .

الفرق ص ٣٣٤ والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص ٨٤ .

(٣) اتفق المتكلمون على ذلك ، وللفلاسفة تفسير آخر يأتي : الفرق ص ٣٣٤ ، لمع ص ٩٤ ،
الاقتصاد ص ٥٣ ، محصل ص ٢٥٧ .

(٤) في (م) باعتبار ، وفيه إشارة إلى خلاف بين المتكلمين يأتي بعد قليل .

صدور الفعل عنه واجباً ، إذ لم يصدر عنه في الحال المتقدم على الصدور .

والمتكلمون^(١) يقولون بأن الباري تعالى قادر إذا^(٢) كان فعله حادثاً غير صادر عنه في الأزل ، ويلزم القائل بالقدم كون فاعله موجباً .

والحكماء يقولون كل فاعل فعل^(٣) بإرادة: مختار، سواء قارنه الفعل في زمانه أو تأخر [عنه] . وموضع الخلاف^(٤) في الداعي ، فإن المتكلمين يقولون : إنه لا يدعو [الداعي] إلا إلى معدوم ليصدر عن الفاعل وجوده بعد وجود^(٥) الداعي بالزمان ، أو تقدير الزمان ، ويقولون^(٦) ان هذا الحكم ضروري ، والحكماء ينكرونه .

وإذا^(٧) حصل الداعي للقادر فهل يجب وجود الفعل أم لا ؟ فيه خلاف بين المتكلمين ، والمحققون^(٨) منهم يقولون بوجوبه ، ويقولون أن هذا الوجوب^(٩) لا يقتضي^(١٠) إيجاب فاعله^(١١) ،

مركز تحقيق مكتبة التراث الإسلامي

(١) في (د) فالتكلمون .

(٢) في (د) إذ .

(٣) في (د) يفعل .

(٤) مر ذكر الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين في التقدم بين العلة والمعلول وأنه بالطبع أو بالزمان وهنا بيانه .

(٥) ناقصة في (م) .

(٦) المتكلمون .

(٧) في (د) فإذا .

(٨) كآبي الحسين البصري ومن تابعه كشف الفوائد ص ٤٠ .

(٩) في (م) الوجود .

(١٠) في (م) تقتضي .

(١١) في (م) فعله .

إذ (١) كان فعله تبعاً لداعيه ، وليس للاختيار معنى غير ذلك .
وبعض القدماء (٢) أنكروه مخافة التزام الإيجاب ، وقال
بعضهم عند الداعي يصير وجود الفعل أولى من لا وجوده .
وقيل لهم مع هذه الأولوية ، هل يمكن لا وقوع الفعل أم
لا ؟ فإن أمكن فلا يكون للأولوية أثر ، وإن لم يمكن كانت الأولوية
هي الوجوب ، ولا يتغير الحكم بتغير الألفاظ .

وقال آخرون (٣) : للقادر أن يختار أحد طرفي الفعل والترك من
غير رجحان لذلك (٤) الطرف ، ويتمثلون بالهارب الواصل إلى
طريقين متساويين يضطر إلى المشي في أحدهما ، والعطشان إذا
حضره وعاءان متساويان ، فإنهما يختاران أحد الطريقين (٥) والوعائين
من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، ومع التزام هذا يلزم (٦)
محالات ، ويتعذر إثبات الإرادة له (٧) تعالى .

ومنها أنه تعالى عالم ، والعالم لا يحتاج إلى تفسير ، والدليل
عليه أن أفعاله محكمة متقنة ، يتبين (٨) ذلك لمن عرف حكمة (٩)

-
- (١) في (م) إذا .
(٢) المنكرون على مذهبيين بعضهم محمود الخوارزمي ومن اتبعه قالوا عند الداعي يصير وجود
الفعل أولى من لا وجوده .
(٣) في (د) الآخرون : المذهب الثاني للمنكرين يمثل أكثر الأشاعرة والمعتزلة كشف ٤١ .
(٤) في (م) ذلك .
(٥) في (د) الطرفين .
(٦) في م : ان بالمحالات .
(٧) في (م) لله .
(٨) في م : تتبين .
(٩) في د يعرف حكمته .

الله تعالى في خلق السماوات والأرض ، واختلاف الليل والنهار ، وخلق الحيوانات ومنافع أعضائها ، وسائر الموجودات . وكون كل من (١) صدر عنه أفعال متقنة (٢) محكمة عالماً ضروري (٣) .

ولكونه تعالى (٤) واجباً لذاته وغيره ممكناً لذاته ، كان ما سواه متساوي النسبة إليه ، ولم يكن بعضه أولى من بعض بأن يكون مقدوراً له (٥) دون بعض ، أو معلوماً له دون بعض فهو قادر على جميع ما يصح أن يكون مقدوراً (٦) عليه ، عالم بجميع ما يصح أن يعلم كلياً [كان] أو جزئياً (٧) ، فتكون (٨) المعلومات أكثر من المقدورات . [وعالم بكل المعلومات] ، لأن الواجب والممتنع (٩) يعلمان ولا يقدر عليهما .

ويكون مقدوره عند الحكماء بلا توسط شيئاً واحداً والباقي بتوسطه (١٠) ، ومعلومه كل ما لا يتغير (١١) ، وأما المتغيرات فلا

مركزية تكوّن علوم راسدي

- (١) في (د) فيكون كل من يصدر عنه .
- (٢) ناقصة في (م) .
- (٣) ضروري (م) .
- (٤) في (م) ناقصة .
- (٥) في (م) ناقصة .
- (٦) في (م) يقدر عليه .
- (٧) خلافاً لقدماء الفلاسفة فإنهم ينكرون علمه بالجزئيات راجع محض ٢٣٩ .
- (٨) في دوم فيكون .
- (٩) في (م) الممكن .
- (١٠) في (م) بتوسط ، هو قول أوائل الفلاسفة خلافاً للمتكلمين فإنهم يقولون مفهوم الصدور اعتباري كشف ص ٤٤ . الإشارات ج ٣ ص ٢٦ وص ١٢٣ فما بعد .
- (١١) وهذا القول للفلاسفة أيضاً ، مخالف للمتكلمين ، فلو أن المسلمين اتفقوا على أنه تعالى =

تكون^(١) من حيث التغير معلومة له لوجوب تغير العلم بتغير
المعلوم ، وامتناع تغير علمه تعالى ، وسيجيء القول في هذا
البحث .

وأيضاً عند بعض المعتزلة^(٢) أنه تعالى لا يقدر على القبائح
لامتناع وقوعها عن العالم [بها] الغني عنها .

منها أنه تعالى حي^(٣) ، لامتناع كون من يمكن أن يوصف بأنه
قادر عالم غير حي ، ويفسرون الحياة بما من شأنه أن يوصف
الموصوف به بالقدرة والعلم .

ومنها أنه تعالى مريد^(٤) ، وذلك لأن صدور^(٥) بعض

= عالم بكل معلوم ولكنهم اختلفوا في تفصيل ذلك فقال أبو هاشم وجماعة من المعتزلة بأنه
العلم بأن الشيء سيكون . وذهب آخرون إلى أنه لا يعلم الموجود الزماني إلا عند وجوده ،
وجوزوا التغير في علمه تعالى ونسبه الأشعري إلى الشيعة في المقالات ج ٢ ص ١٦٠ -
١٦٣ . وذهب المحققون إلى أن العلم من الصفات الحقيقية التي يلزمها الأضافة مقالات
ج ٢ ص ١٦٣ وراجع محصل ص ٢٥٤ .
(١) في (د) و(م) يكون .

(٢) هو النظام وأصحابه وعلى الأسواري والجاحظ مقالات ج ٢ ص ٢٠٩ خلافاً لبعض
المتكلمين في مقدوره تعالى .
قال الجويني أنه قادر على جميع المقدورات لمع ص ٩٤ . الاقتصاد ص ٥٤ . الفرق
ص ٣٣٤ . محصل ص ٢٥٧ .

(٣) اختلف المتكلمون في هذه الصفة ، فإن الأشاعرة يثبتونها ليمكنوا من اجراء وصف القدرة
والعلم وإلا استحال ، ووافقهم المصنف ، أما أبو الحسين البصري فقال أن ذاته تعالى
بنفسها تستلزم انتفاء الاستحالة ، لأن ذاته مخالفة لغيره من الذوات فتتميز باتصافها بهذه
الصفة لذاتها ، راجع محصل ص ٢٤٢ . المختصر ص ٢١١ . الملل والنحل ج ١
ص ٩٤ . لمع الأدلة ص ٩٤ و٩٧ . كشف الفوائد ص ٤٦ .

(٤) اختلف المتكلمون أيضاً في تفسيرها بعد الاتفاق عليها ، فذهب أبو الحسين البصري
وجماعة . من المتكلمين إلى أنه عبارة عن الداعي ، وذهب آخرون إلى أمر زائد ، فعند =

الممكنات عنه دون بعض ، وصدور ما يصدر عنه في وقت دون وقت يحتاج إلى مخصص والمخصص هو الإرادة وهو الداعي الذي مر ذكره . وبعض المعتزلة يقولون إنها عرض لا في محل^(١) ، وبذلك ينتقض حدّ الجوهر والعرض اللذين مر ذكرهما . والإرادة المتعلقة ببعض الممكنات دون بعض^(٢) تقتضي^(٣) وجوب كون المرید عالماً مميزاً^(٤) .

ولكونه تعالى واجب الوجود لذاته يجب أن يكون دائم الوجود^(٥) باقياً في ما لم يزل ولا يزال . والأشعرية يقولون بأن البقاء صفة مغايرة لغيرها من الصفات^(٦) .

ومنها أنه تعالى سميع بصير ، ويدل^(٧) عليه احاطته بما

= الأشاعرة أنه تعالى مرید بإرادة قديمة ، وعند أبي هاشم وغيره من مثبتي الأحوال أنه تعالى مرید بإرادة حادثة لا في محل كالقاضي عبد الجبار في المختصر ج ١ ص ٢٢٧ وراجع كشف الفوائد ص ٤٨ ولمع الأدلة ص ٩٦ .

(٥) في (د) لأنه صدر .

(١) في (د) لا محل لها .

(٢) في (د) بعضها .

(٣) في (د) و(م) يقتضي .

(٤) ناقصة في (م) .

(٥) وافقه القاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢١١ . والغزالي في الاقتصاد ص ٢٦ .

(٦) اختلف المتكلمون ، فقال المحققون أنه باق لذاته لاستحالة احتياجه إلى غيره ، ثم اختلفوا فقال بعضهم أن ذلك البقاء باق لذاته وقال آخرون أنه باق ببقاء قائم بذلك البقاء . الملل والنحل ج ١ ص ٩٥ ، لمع الأدلة ص ٩٧ . الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٦ . محصل ص ٢٥٢ .

(٧) ذهب الفلاسفة وأبو القاسم الكمي وأبو الحسين البصري ، إلى أنه عبارة عن كونه تعالى عالماً بالمسموعات والمبصرات وقد ثبت أنه تعالى عالم بكل معلوم ووافقه الجويني في لمع الأدلة ص ٩٤ وأثبت البغداديون من المعتزلة وبعض الأشاعرة معنى كلياً زائداً على =

يصح أن يسمع ويبصر ، فلهذا المعنى وللإذن الشرعي بإطلاق هاتين الصفتين عليه تعالى يوصف بهما .

وكذلك يطلق عليه أنه تعالى ^(١) متكلم ^(٢) ، والكلام عند أهل السنة ^(٣) معنى في ذات المتكلم ، به يخبر بإيجاد الحروف والأصوات التي يتألف منها الكلام عما يريد الإخبار عنه ، ومن لا يكون له ذلك المعنى ، ويسمع منه الحروف والأصوات المؤلفة تأليف الكلام لا يكون متكلماً كالبيغاء . والمعتزلة ^(٤) يقولون : كل من يوجد حروفاً وأصواتاً منتظمة دالة على معنى ، يريد الإخبار بها عنها ^(٥) ، فهو متكلم ، [ولا يعتبرون المعنى الذي في نفس المتكلم] ^(٦) .

وبعض المعتزلة يقولون انه تعالى مدرك ^(٧) ، ويقولون إن الإدراك صفة له غير العلم ، [بها يدرك الموجودات خاصة من جملة المعلومات] وهي غير السمع والبصر والحياة .

= العلم هو الإدراك فلجأوا إلى إثبات السمع والبصر لأن نفيهما عنه تعالى نقص لا يصح بحقه ، راجع الكشف ص ٤٩ . لمع الأدلة ص ٩٧ ، مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ١٧٠ ، مختصر أصول الدين ص ٢١١ ، محضل ص ٢٤٨ .

(١) في (م) ناقصة .

(٢) دليل المتكلمين عليه سمعي ، ولأنه مقدور لله .

(٣) إشارة إلى الاختلاف فيه ، وعن رأي السنة راجع الملل والنحل ج ١ ص ٩٦ ، لمع الأدلة ص ١٠٢ . محضل ص ٢٥٠ .

(٤) المختصر ص ٢٢٣ . ومقالات الإسلاميين ج ٢ ص ١٧٩ .

(٥) في (د) عنه .

(٦) [] هذه الزيادة ضرورية لأنها تعبر عن اعتقادهم بأن المتكلم ان كان جسماً فيوجد

الحرف بنفسه وان كان الباري تعالى أوجده حتى في الجماد .

(٧) راجع الحاشية رقم ٧ .

ومنها [أنه] تعالى واحد ، أما دليل المتكلمين عليه^(١) : إن الإله عبارة عن ذات موصوفة بهذه الصفات ، وذلك لا يمكن أن يكون إلا واحداً ، فإن على تقدير أن يكون الالهة كثيرين واختلاف^(٢) دواعيهم في إيجاد مقدر واحد بعينه في وقت واحد على صفة واحدة ، وعدم إيجاده أو إيجاده في غير ذلك الوقت أو على غير تلك الصفة ممكن ، وعند وقوع ذلك الاختلاف يستحيل أن يحصل مرادهم جميعاً لاستحالة حصول الأمور المتقابلة^(٣) [المتناقضة] معاً . ويلزم من ذلك أن لا يكون جميعهم آلهة . فإذاً يستحيل كونهم كثيرين .

[وهذه^(٤) الحجة تعرف بالتمانع ، وإنما أخرنا ذكر [هذه^(٥) الحجة عن ذكر سائر الصفات ، لكون حجة الوحدة . مرتبة^(٦) على إثبات الصفات الإلهية .

وأما الحكماء^(٧) ، فقالوا إن الواجب لذاته يمتنع أن يكون أكثر من واحد لأن الإتيان بهذا المعنى ليس بمختلف ، ولو كان المتصف به أكثر من واحد وجب أن يكون امتياز كل واحد منهم عن

-
- (١) محصل ص ٢٧٩ الفرق ص ٣٣٣ . المختصر ص ٢٢٩ . لمع الأدلة ص ٩٨ .
 ولم يجعلها الغزالي صفة ثبوتية بل بحثها في الدعاوي المتعلقة بذاته تعالى الاقتصاد ص ٤٨ .
 (٢) في (د) جاز اختلاف .
 (٣) في (د) المتقابلة فقط وفي م المقابلة المتناقضة .
 (٤) في (د) نقص نقلناه من م .
 (٥) في د فهذه .
 (٦) في (م) مبنية .
 (٧) الإشارات ج ٣ ص ١٣١ .

غيره بغير هذا المعنى المشترك فيه . والمجتمع من هذا المعنى وغيره لا يكون واجباً لذاته مطلقاً ، فيلزم من ذلك أن يكون كل واحد من المتصفين به غير متصف به وذلك محال . وهذه الحجة غير محتاجة إلى اعتبار شيء خارج عن^(١) مفهوم الواجب لذاته .

والصفات عندهم^(٢) ليست بزائدة على ذات واجب الوجود^(٣) لذاته بهذه الحجة بعينها ، بل حقيقته . هو الوجود وحده ، لا الوجود المشترك بينه وبين غيره ، وقدرته وعلمه وإرادته ليس غير اعتبار ذلك الوجود بالنسبة إلى مقدوراته ومعلوماته ومراداته .

فقدرته^(٤) هي عين صدور الكل عنه ، وعلمه هو حصول الكل له ، وإرادته [عين]^(٥) عنايته بالكل ، فقط من غير أن يتوهم تكثر^(٦) في ذاته أصلاً .

وبعض مشايخ المعتزلة^(٧) يقيمون الحجة بعد إثبات هذه الصفات على [أنه]^(٨) تعالى موجود ، وذلك لأن المعدومات عندهم ثابتة ، ولا يستحيل اتصاف ذواتها بصفات لا يعتبر فيها الوجود .

(١) في (م) من .

(٢) الفلاسفة ووافقهم المعتزلة والشيعة الإمامية تلخيص ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، قواعد المرام ص ١٠٠ .

(٣) في (د) الواجب .

(٤) في (م) وقدرته .

(٥) في (م) إرادته وعلمه .

(٦) في (م) تكثراً .

(٧) كشف ص ٥٣ .

(٨) في (د) على الله تعالى .

وأبو هاشم من المعتزلة يقول بصفة زائدة على هذه الصفات بها^(١) يمتاز الصانع عما يشاركه^(٢) في مفهوم الذات وهذه الصفات ، ويسميتها صفة^(٣) الإلهية .

ويقول هو وأصحابه أن هذه الصفات جميعاً أحوال^(٤) ، لا موجودة^(٥) ولا معدومة ، بل وسائط بين الوجود والعدم ، إلا الإرادة^(٦) فإنها موجودة ومحدثة ، وهي عرض لا في محل ، يحدثها الله تعالى^(٧) ويحدثها تحدث الموجودات .

ومتأخروهم كأبي الحسين^(٨) البصري . ومن تبعه^(٩) يقولون أن صفاته تعالى ليست بزائدة^(١٠) على ذاته^(١١) ، فهو قادر بالذات عالم بالذات^(١٢) ، حي بالذات ، وباقي الصفات راجعة إليها^(١٣) . فإن الإدراك هو علمه بالمدركات ، والسمع والبصر هو^(١٤) علمه تعالى بالمسموعات وبالمبصرات ، والإرادة علمه بالمصالح

(١) في (د) بما .

(٢) في (م) شاركه .

(٣) في (د) بالصفة ، راجع : كشف ص ٦٥٣ .

(٤) في (د) أحوال لأمر لا .

(٥) في (م) لا موجودة ولا معلومة ولا معدومة .

(٦) عن حدوث الإرادة راجع مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ١٧٤ .

(٧) في (م) ناقصة .

(٨) في (د) الحسن .

(٩) في (م) يتبعهم .

(١٠) في (م) زائدة .

(١١) مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ١٥٩ .

(١٢) في (م) ناقصة .

(١٣) مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ١٥٩ .

(١٤) في (د) و(م) هو والأصح هما .

المقتضية لايجاد الموجودات ، والكلام راجع إلى القدرة ، والوجود غير زائد على الذات ، وليس وجوده بمشترك^(١) بينه وبين غيره ، وإنما يكون للعلم^(٢) إضافة إلى المعلومات تتغير تلك الإضافة [بتغير المعلومات] ولا تتغير الذات [بتغيرها]^(٣) .

وأهل السنة يقولون أنه^(٤) تعالى قادر بقدرة قديمة ، وكذلك عالم بعلم قديم ، ومريد بإرادة وحي بحياة وسميع^(٥) بسمع وبصير^(٦) ببصر ومتكلم بكلام وباق ببقاء وكل ذلك [قديم]^(٧) . ويقول [أبو الحسن الأشعري بغير ذلك] من الصفات^(٨) ، ويقول أن الصفات ليست^(٩) هي ذاته ولا غير ذاته ، فإن الغيرين هما ذاتان ليست أحدهما هي الأخرى^(١٠) . والصفات وإن كانت زائدة على الذات فلا تكون مغايرة لها بهذا المعنى^(١١) .

وفقهاء ما وراء النهر^(١٢) يقولون التكوين أو^(١٣) الخالقية صفة

(١) في (م) وجود مشترك وفي المطبوعة الموجود .
(٢) في (م) العلم بإضافة وكذلك المطبوعة فإن وإنما يكون من متعلق بقوله ليست بزائدة على ذاته .

(٣) في (د) يتغير .

(٤) في (م) كونه .

(٥) و (٦) في (د) يسمع وبصير والأصح ما ذكرناه الحاقاً بصيغة اسم الفاعل في قادر وعالم .

(٧) في (د) نقص وراجع : لمع الأدلة ص ٩٩ . الملل والنحل ج ١ ، ص ٩٥ .

(٨) أثبت أبو الحسن الأشعري اليد صفة وراء القدرة والوجه صفة وراء الوجود الخ . . . الملل والنحل ج ١ ص ١٠١ . محضل ص ٢٧٠ .

(٩) في (د) و (م) والمطبوعة ليس .

(١٠) في (د) الآخر .

(١١) راجع الملل والنحل ص ٩٥ .

(١٢) من الحنفية ، محضل ص ٢٦٩ .

(١٣) في (م) و .

غير القدرة ، فإن القدرة متساوية^(١) بالنسبة إلى جميع الممكنات ،
والتكوين مختص بالمخلوقات .

وعند أهل السنة أن^(٢) الله تعالى يصح أن يرى مع امتناع كونه
في جهة من الجهات^(٣) ، واحتجوا بالقياس على الموجودات
المرئية ، وبنصوص القرآن والحديث .

والمشبهة قالوا : أنه تعالى في جهة الفوق ، ويمكن أن يرى
كما ترى الأجسام ، وبعضهم قالوا أنه جسم لا كالأجسام^(٤) ،
وقالوا أنه خلق آدم على صورته^(٥) .

والمعتزلة قالوا : إنه تعالى ليس في جهة ولذلك لا يمكن أن
يرى^(٦) .

والحكماء قالوا : إنه تعالى وغيره من المفارقات كالعقول
والنفوس لا يمكن أن يرى ، لكون جميع ذلك مفارق^(٧)
للأجسام ، والأجسام المشقة لا ترى مع كونها في جهة ، وأكثر
الأعراض لا يرى^(٨) . والمرئي عندهم ليس غير اللون

(١) في (د) متساوي النسبة .

(٢) في (م) أنه .

(٣) خالفت الأشاعرة سائر العقلاء فيه راجع مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٢١ ، الملل والنحل
ص ١٠٠ . لمع الأدلة ص ١١٥ . محصل ص ٢٧٢ .

(٤) في (د) لا يكون كالأجسام الآخر .

(٥) راجع : المحصل ص ٢٧٢ . الملل والنحل ج ١ ص ١٠٩ .

(٦) المختصر ص ٢٢٠ فما بعد .

(٧) في (د) و(م) مفارقة .

(٨) في (د) ترى .

والضوء^(١)، وإنما تُرى^(٢) محالها بتوسطها، وغير ذلك لا يمكن أن يرى. فهذا هو الكلام في الصفات الثبوتية.

وأما غير الثبوتية من^(٣) الصفات :

فمنها أنه تعالى لا يمكن أن يكون فيه تركيب أو اثينية أو احتمال قسمة لوجه^(٤) من الوجوه^(٥)، وذلك لاحتياج ما يكون كذلك إلى كل واحد من أجزائه وأقسامه، وذلك يناقض كونه واجباً لذاته، وكونه مبدأ^(٦) أول لكل ما عداه^(٧).

ومنها أنه تعالى لا يمكن أن يكون في حيز أو في جهة أو محل^(٨) لاحتياج ما يكون كذلك إلى الحيز والمحل في وجوده^(٩)، وكذلك لا يمكن أن يشار إليه إشارة حسية^(١٠). وخالفت المشبهة والمجسمة^(١١) في ذلك إذ قالوا أنه تعالى في جهة [فوق] أو جسم لا كغيره من الأجسام، وذهب بعض الصوفية^(١٢) إلى جواز حلوله

(١) في (د) الأولون والأضواء. مركز تقيتكم بتر علوم رسولي

(٢) في د وم يرى. وفي م زيادة منقطعة [لكون جميع] .

(٣) في (د) في .

(٤) في (د) بوجه .

(٥) راجع كشف الفوائد : ص ٥٨ ومحصل ٢٢٤ .

(٦) في م مبدأ .

(٧) في (م) عدا .

(٨) في (م) في جهة أو حيز ومحل ، انظر الاقتصاد ص ٢٩ . ومحصل ص ٢٢٤ وص ٢٢٧ .

(٩) في (م) ناقصة .

(١٠) راجع الاقتصاد للغزالي ص ٣١ فإنه أجاز ذلك خشوعاً .

(١١) راجع الملل والنحل ج ١ ص ١٠٩ .

(١٢) راجع كشف الفوائد ص ٥٨ . ومحصل ص ٢٢٥ . ومقالات ج ١ ص ٨٠ .

في قلوب أوليائه ، ولعل مرادهم غير ما نعني به من حلول الأعراض في محالها .

ولا يجوز أن تكون^(١) فاعليته زائدة على ذاته ، لأنه تعالى فاعل لكل ما سواه ، فلو^(٢) كانت فاعليته زائدة على ذاته ، لكانت مغايرة [لذاته] ، وحينئذ تكون الذات فاعلة لتلك الفاعلية فتكون^(٣) فاعليته [تعالى] قبل فاعليته وهو^(٤) محال ، وذلك مخالف لما ذهب إليه القائلون^(٥) بالتكوين والفاعلية .

ولا يجوز أن يكون قابلاً لشيء من الأعراض والصور ، أو لتأثير غيره فيه لأن اجتماع الفاعلية والقابلية فيه يقتضي التركيب^(٦) .

ولا يجوز أن يكون له ألم^(٧) لأن الألم^(٨) إنما يحدث من إدراك المنافي ولا منافي^(٩) له تعالى فإن ما عداه إنما يصدر عنه .

مركز تحقيق تكوین علوم اسلامی

(١) في دوم يكون .

(٢) في (د) ولو .

(٣) في (م) فيكون .

(٤) في (د) هذا .

(٥) القائلون بالتكوين هم فقهاء ما وراء النهر من الحنفية كما مرّ والفاعلية هي النسبة بين الفاعل وأثره وهي زائدة في المعقولية وليست ثابتة في الخارج كشف ص ٥٩ .

(٦) كشف الفوائد ص ٥٩ .

(٧) اتفق المتكلمون والفلاسفة عليه أما المتكلمون فلأنهم قالوا أن الألم تابع للمزاج وهو منفي في حقه تعالى ، وأما الفلاسفة فلأنهم قالوا أن الألم إدراك المنافي بعد ردّ حجة المتكلمين : محصل ص ٢٣٠ . كشف الفوائد ص ٥٩ .

(٨) في (د) هو زائدة .

(٩) في (د) و(م) منافي .

وعند المتكلمين أيضاً لا يجوز أن يكون له لذة^(١) لأن اللذة إدراك انفعال^(٢) وتأثير^(٣) من الغير ملائم للمزاج أو للطبيعة .
والحكماء قالوا اللذة هي^(٤) إدراك الملائم وهو تعالى عالم لذاته بذاته [و] أشد الملائمات بالقياس إليه هو ذاته ، فلذته أعظم^(٥) اللذات^(٦) .
ولا يجوز [عليه] الاتحاد [و] هو صيرة شيئين^(٧) شيئاً واحداً لا بأن ينتفي^(٨) أحدهما ويبقى الآخر أو يتنفيان^(٩) معاً ويحدث شيء ثالث ، فإن ذلك محال عقلاً^(١٠) .
وقوم من القدماء^(١١) قالوا كل من تعقل شيئاً تعقلاً تاماً اتحد بمعقوله ذلك ، وإليه ذهب جمع من الصوفية^(١٢) ، وذلك بالمعنى الذي ذكرناه غير معقول .
فهذا ما ذكره مثبتو الصفات ونفاتها .

(١) محصل ص ٢٣٠ . وخالف الفلاسفة فيها فقالوا بجوازها كما يأتي .

(٢) في (م) إدراك وانفعال .

(٣) في (د) وتأثير .

(٤) في (د) و(م) والمطبوعة هو .

(٥) في (د) هو زائدة .

(٦) وهذا ما أثبتته الفلاسفة له تعالى من اللذة فقط وما عدا ذلك فإنهم متفقون مع المتكلمين في نفيه .

(٧) في (د) الشيتين .

(٨) في (د) ينفي .

(٩) في (د) و(م) يتنفيا .

(١٠) في (م) مثلاً وراجع كشف الفوائد ص ٦٠ . ومحصل ص ٢٢٥ .

(١١) راجع أرسطو وفرفوريسوس وتابعيهم وابن سينا في المبدأ والمعاد كشف ص ٦٠ . ومحصل ص ٢٢٥ .

(١٢) راجع الكشف ص ٦٠ .

الباب الثالث

في
ذكر ما ينسب إليه تعالى من الأفعال

مركز تحقيق تكملة مؤثر علوم اسلامی

في ذكر ما ينسب إليه تعالى من الأفعال

قال بعض أهل السنة^(١): لا يمكن اجتماع قادرين على مقدور واحد لأن ذلك المقدور إن حصل ، فإن كان المؤثر فيه واحد منهما لم يكن كل واحد منهما مؤثراً ، وإن كان مجموعهما^(٢) لم يكن [كل] واحد قادراً وقد فرض قادراً ، وهذا خلف ، وإن لم يكن أحدهما أو كل واحد منهما ثبت المطلوب .

وقال أبو الحسن الأشعري^(٣) هذا إنما يلزم عند تقدير كونهما^(٤) مؤثرين ، ولذلك جَوَّز أن يكون للعبد قدرة والله قدرة ، ولكن قدرة الله^(٥) قديمة وقدرة العبد تكون مع الفعل ولا تكون قبل

(١) الظاهر أنه الفخر الرازي محصل ص ٢١٠ و ٢٨٢ ، وانظر إمام الحرمين لمع الأدلة ص ١٢٠ .

(٢) في (م) مجموعها .

(٣) محصل ص ٢٨٠ الملل ج ١ ص ٩٧ .

(٤) في (م) كونها .

(٥) في (م) قدرته تعالى .

الفعل ، ولا تأثير له في الفعل إلا أن العبد الذي يخلق فيه قدرة مع فعل ، لا يكون كمن يخلق فيه فعل من غير قدرة . والفعل يسمى كسباً^(١) للأول ولا يسمى بذلك للثاني ومذهبه أن لا مؤثر في الوجود إلا الله تعالى^(٢) .

وقال القاضي الباقلاني^(٣) من أهل السنة أن ذات الفعل من^(٤) الله تعالى ، إلا أنه بالقياس إلى العبد يصير طاعة أو معصية ، وهذا قريب في المعنى من قول أبي^(٥) الحسن^(٦) .

وذهب أبو إسحق^(٧) إلى أن القدرتين مؤثرتان فيه ، وهذا ليس بحق لما مرّ بيانه . وذهبت^(٨) المعتزلة وأبو الحسين البصري^(٩) ، وإمام الحرمين من أهل السنة^(١٠) إلى أن العبد له

(١) الملل ج ١ ص ٩٧ . محصل ص ٢٨٧ مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٢١ .

(٢) مقالات ج ١ ص ٣٢١ .

(٣) الملل والنحل ج ١ ص ٩٧ . مركز تحقيق تكملة علوم رسول

(٤) في (م) عن .

(٥) في (د) أبو .

(٦) الأشعري .

(٧) الأسفرايني نقله عنه الرازي في محصل ص ٢٨٠ .

(٨) في (م) ذهب .

(٩) في محصل الرازي أنه أبو الحسن البصري ونقل المذكور هنا عن المعتزلة وإمام الحرمين محصل ص ٢٨٠ . ونقله كذلك الشهرستاني في الملل والنحل ج ١ ص ٩٨ و ٩٩ وهذا قول المعتزلة فعلاً كما في مختصر ص ٢٤٦ .

(١٠) نقل هذا المعنى عن إمام الحرمين في الملل والنحل ج ١ ص ٩٨ وكلامه في لمع الأدلة يرده حيث قال :

«... وإن كانت الإرادة لا تؤثر في المراد» ص ١٢٠ - ١٢١ . فهو يثبت القدرة للعبد لكنه لا يعتقد بتأثيرها في الفعل .

قدرة قبل الفعل وإرادة بها تتم^(١) مؤثرته فيصدر عنه الفعل^(٢) ،
ويكون العبد مختاراً إذا كان فعله بقدرته الصالحة للفعل والترك
وتبعاً لداعيه الذي هو إرادته . والفعل يكون بالقياس إلى القدرة
وحدها ممكناً ، وبالقياس إليها مع الإرادة [القديمة] يصير واجباً .

وقال محمود الملاحمي ، وغيره من المعتزلة أن الفعل عند^(٣)
وجود القدرة والإرادة يصير أولى بالوجود ، حذراً من أن يلزمهم
القول بالجبر لو قالوا بالوجوب ، وليس ذلك بحق ، لأن مع حصول
الأولية ، إن جاز حصول الطرف الآخر لما كانت الأولوية أولوية ،
وإن لم يجز فهو الوجوب ، وإنما غيروا اللفظ دون المعنى .

والحكماء أيضاً^(٤) قالوا بمثل ذلك أعني بوجوب^(٥) حصول
الفعل مع القدرة والإرادة . والذين قالوا بمؤثرية الله وحده صرحوا
بأنه تعالى يريد لكل الكائنات .

والمعتزلة قالوا أنه يريد ما يفعله ، وأما ما يفعله العبد ، فهو
يريد طاعته ولا يريد معصيته^(٦) ، وهذه الإرادة غير الإرادة الأولى في
المعنى .

(١) في (م) ثم .

(٢) اتفقت العدلية على أن للعبد قدرة مؤثرة في أفعاله ، واختلفوا في أن العلم باستناد أفعالنا إلينا
ضروري كما ذهب إليه أبو الحسين البصري ومحمود الخوارزمي أو أنه استدلالي بوجوه
خمسة كما اعتبره بعضهم كشف الفوائد ص ٦٣ .

(٣) في (د) مع .

(٤) محصل ص ٢٨٠ .

(٥) في (د) لوجوب .

(٦) المختصر ص ٢٤٣ .

[والحكماء قالوا إن الله تعالى يريد الخير بالذات وإنما يدخل الشر فيما يريد به بالعرض]^(١) .



(١) ناقصة في د والمطبوعة .

فصل

الأفعال تنقسم^(١) إلى حسن وقبيح ، وللحسن^(٢) والقبح معان مختلفة ، فمنها أن يوصف الفعل الملائم أو الشيء الملائم بالحسن وغير الملائم بالقبح . ومنها أن يوصف الفعل أو الشيء الكامل بالحسن والناقص بالقبح^(٣) ، وليس المراد هنا^(٤) هذين المعنيين بل المراد^(٥) بالحسن [في] الأفعال ما لا يستحق فاعله بسببه ذماً أو عقاباً ، وبالقبح^(٦) ما يستحقها بسببه .
وعند أهل السنة ليس شيء من الأفعال عند العقل بحسن ولا بقبح^(٧) ، وإنما يكون حسناً أو قبيحاً بحكم الشرع فقط^(٨) .

(١) في د وم ينقسم .

(٢) في (م) والحسن .

(٣) في (م) بالقبح .

(٤) في (م) هنا .

(٥) المختصر ص ٢٣٣ . وهو رأي المعتزلة .

(٦) في (د) والقبح .

(٧) في (م) قبيح .

(٨) : هو قول الأشاعرة الملل والنحل ج ١ ص ١٠١ . محضل ص ٢٩٣ .

وعند المعتزلة أن بديهية العقل تحكم بحسن بعض الأفعال كالصدق النافع والعدل^(١) ، وقبح بعضها كالظلم والكذب [الضار] ، والشرع أيضاً^(٢) يحكم بهما في بعض الأفعال .

والحسن العقلي ما لا يستحق فاعل الفعل الموصوف به الذم ، والقبح العقلي ما يستحق [به الذم] . والحسن الشرعي ما لا يستحق به العقاب والقيح^(٣) ما يستحق به . وبإزاء القبح الوجوب وهو ما يستحق تارك الفعل الموصوف به الذم والعقاب .

ويقولون بأن^(٤) الله تعالى لا يخل بالواجب العقلي ولا يفعل القبيح العقلي البتة^(٥) ، وإنما يخل بالواجب ويرتكب القبيح بالإختيار^(٦) جاهل أو محتاج^(٧) .

واحتج عليهم أهل السنة^(٨) بأن الفعل القبيح كالكذب مثلاً ، قد يزول^(٩) قبحه عند اشتماله على مصلحة كلية عامة ، والأحكام

= أما الكرامية فما تفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع . الملل والنحل ج ١ ص ١١٣ .

(١) في (د) كالعدل والصدق .

(٢) موضع الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في المسألة كون الحكم بالحسن والقبح ضروري عند العقلاء والسنة أنكروه . المحضّل ونقد الطوسي له ص ٢٩٣ . وكذلك قال في المختصر أن العاقل يعلم أن الظلم قبيح ص ٢٣٣ .

(٣) في (د) القبح .

(٤) في (م) أن .

(٥) المختصر ص ٢٣٢ .

(٦) في (م) ناقصة .

(٧) المختصر ص ٢٣٥ .

(٨) محضّل ص ٢٩٣ .

(٩) في (م) ناقصة .

البديهية ككون الكل أعظم من الجزء لا يمكن أن تزول^(١) بسبب أصلاً .

وأما الحكماء فقالوا^(٢) العقل النظري^(٣) [الذي] يحكم بالبديهيات ككون الكل أعظم من الجزء لا^(٤) يحكم بحسن شيء من الأفعال ولا بقبحه وإنما^(٥) يحكم بذلك العقل العملي الذي يدبر مصالح النوع والأشخاص ولذلك^(٦) ربما يحكم بحسن فعل وقبحه بحسب مصلحتين . ويسمُون ما يقتضيه العقل العملي ولا يكون مذكوراً في شريعة من الشرائع بأحكام الشارع^(٧) غير المكتوبة ، ويسمون ما تنطق^(٨) به شريعة من الشرائع بأحكام الشارع^(٩) المكتوبة .

والقائلون بالحسن والقبح والوجوب العقلي اختلفوا : فقال أكثر المعتزلة بوجوب العوض^(١٠) والثواب واللفظ^(١١) على الله تعالى ، وهكذا العقاب لمن يستحقه ، وذلك لأن الله تعالى

مركز تحقيقات كميتر علوم اسلامی

- (١) في دوم يزول .
- (٢) قول الفلاسفة .
- (٣) خ ل الفطري .
- (٤) في (م) واو زائدة .
- (٥) ناقصة في م .
- (٦) في (م) كذلك .
- (٧) في (د) الشرائع .
- (٨) في دوم ينطق .
- (٩) في (د) الشرائع .
- (١٠) المختصر ص ٢٥٧ .
- (١١) المختصر ص ٢٥٩ .

[وعدهم و] [أوعدهم والوفاء بما وعد] واجب عقلاً^(١) .

وقال غير المعتزلة^(٢) من القائلين بالحسن والقبح والوجوب العقلي : الوفاء^(٣) بالوعد واجب وأما بالوعد فغير واجب لأنه حق الله تعالى ، ولا يجب عليه أن يأخذ حق نفسه وإنما ذلك إليه يعفو عمن يشاء ويعاقب من يشاء .

والبغداديون من المعتزلة قالوا : الأصلح واجب عليه تعالى^(٤) ، لأن الأصلح وغير الأصلح متساويان بالقياس إلى قدرته ، والقادر المحسن إلى غيره إذا تساوى شيان بالقياس إليه ، وكان في أحدهما زيادة إحسان إلى غيره ، اختاره منهما البتة .

واتفقوا على أن التكليف^(٥) منه تعالى حسن^(٦) ، إذ فيه تعريض^(٧) العباد لاستحقاق^(٨) التعظيم والإجلال اللذين لا يحصلان لهم إلا به .

مركز تحقيقات مكتبة نور علوم رسولي

(١) المختصر ص ٢٥٧ و ٢٦٠ .

(٢) الشيعة فإنهم قالوا بالشفاعة ممن ارتضى : كشف الفوائد ص ٦٨ . ووافقهم الأشاعرة مع أنهم لا يقولون بالحسن والقبح العقلي ، مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٢٢ ، ج ٢ ص ١٤٧ و ١٤٨ .

(٣) في د والوفاء .

(٤) نقله عنهم الرازي في محصل ص ٢٩٥ .

(٥) المختصر ص ٢٥٧ .

(٦) في (م) أحسن .

(٧) في (م) تفويض .

(٨) في (د) للثواب والاستحقاق والإجلال .

واللطف واجب^(١) وهو ما يقرب العبد من^(٢) الطاعة ويبعده عن المعصية .

والثواب على الطاعة واجب^(٣) ، وهو يشتمل على عوض المشقة التي يشتمل^(٤) عليها القيام بالطاعة مع التعظيم والإجلال .
والعوض واجب عن الآلام التي تصل إلى غير المكلفين كالأطفال والبهائم^(٥) . فهذه جملة ما قالوه في هذا الباب .

وعند أهل السنة أنه لا يجب على الله تعالى شيء ، ولا يقبح منه شيء^(٦) ، ولا يفعل شيئاً لغرض البتة^(٧) ، فإنَّ الفاعل لغرض مستكمل بالغرض ، ولا يجوز عليه تعالى الإستكمال .

والمعتزلة قالوا: إنه تعالى يفعل لغرض يستكمل به غيره لا هو ، وإلاَّ لكان فعله^(٨) عبثاً ، والعبث منه تعالى قبيح .
والحكماء [قالوا] إن علمه بما فيه المصلحة سبب [لـ] صدور ذلك عنه ، وهو بوجه قدرته وبوجه علمه ، وبوجه إرادته ، من غير تعدد فيه إلاَّ باعتبار القياس العقلي ، ويسمون تلك الإرادة بالعناية .

(١) المختصر ص ٢٥٩ . ومقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٨٧ .

(٢) في (م) إلى وكلاهما صحيح .

(٣) المختصر ص ٢٥٧ .

(٤) في (د) مشتمل .

(٥) مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٩٢ . المختصر ص ٢٥١ .

(٦) لمع الأدلة ص ١٢٢ . الملل والنحل ج ٢ ص ١٠٢ . الإقتصاد ص ١٠٣ . ملخص ص ٢٩٥ .

(٧) ملخص ص ٢٩٦ .

(٨) المختصر ص ٢٥٥ - ٢٥٦ استدل على الفعل لغرض فقط دون الإستكمال .

فصل

قالت الحكماء : الواحد لا يصدر عنه من حيث هو واحد إلا شيء واحد ، وذلك لأنه ان صدر عنه شيان فمن حيث [أنه] صدر عنه أحدهما ، لم يصدر عنه الآخر ، وبالعكس . فإذا صدر عنه من حيثين والمبدأ الأول تعالى واحد من كل الوجوه ، فأول ما يصدر عنه لا يكون إلا واحداً ثم إن^(١) ذلك الواحد يلزمه أشياء ، إذ له اعتبار من حيث ذاته ، واعتبار بقياسه إلى مبدئه ، واعتبار للمبدأ^(٢) بالقياس إليه ، وإذا تركبت^(٣) الإعتبارات حصلت اعتبارات كثيرة ، وحينئذ يمكن أن يصدر عن المبدأ الأول بكل اعتبار شيء واحد ، وعلى هذا الوجه^(٤) تكثرت^(٥) الموجودات الصادرة عنه

(١) ناقصة في م .

(٢) المبدأ في م .

(٣) تركيب الإعتبار في د .

(٤) الوجوه في د .

(٥) في د تكثر وكذلك في المطبوعة .

تعالى^(١) .

وأما المتكلمون ، فبعضهم^(٢) يقولون أن هذا إنما يصح أن يقال في العلل والمعلولات ، أمّا [في] القادر أعني الفاعل المختار فيجوز أن يفعل أشياء^(٣) من غير تكثر الإعتبارات ، ومن غير ترجيح بعضها على بعض .

وبعضهم^(٤) ينكرون وجود العلل والمعلولات أصلاً ، فيقولون بأن^(٥) لا مؤثر إلا الله [تعالى] : وأنه تعالى إذا فعل شيئاً ، [كالإحراق] مقارناً لشيء كالنار على سبيل العادة ، ظنّ الخلق أن النار علة ، والإحراق أثره ومعلوله ، وذلك الظنّ باطل على ما مرّ بيانه .



مركز تحقيقات علوم اسلامی

(١) راجع الإشارات ج ٣ ص ٢٤٣ ونقله الرازي عنهم في المحصل ص ٢١٠ .

(٢) المعتزلة والشيعة .

(٣) فشيئاً .

(٤) الأشاعرة كما مرّ .

(٥) في . (م) بانه .

الباب الرابع



النبوة وما يتبعها من الامامة وغيرها
مرکز تحقیقات فقهی و حقوقی اسلامی

ويشتمل على قسمين

القسم الاول

في

النبوة وما يتعلق بها

النبي إنسان مبعوث من الله تعالى إلى عباده ليكملهم^(١) ، بأن يعرفهم ما يحتاجون إليه في طاعته ، وفي الإحتراز عن معصيته ، ثم يحرضهم^(٢) على طاعته والإمتناع عن معصيته ، وتعرف نبوته بثلاثة أشياء :

أولها : أن لا يقرر ما يخالف ظاهر العقل ، كالقول بأن الباري [تعالى] أكثر من واحد .

الثاني : أن تكون دعوته للخلق إلى طاعة الله ، والإحتراز عن معصيته^(٣) .

الثالث : أن يظهر منه عقيب دعوى النبوة معجز مقرون بالتحدي ، مطابق لدعواه .

(١) في (د) لتكملهم وفي م ليكملهم .

(٢) في (د) ثم يحرضهم ولعلها يحرضهم ، والجملة كلها ناقصة في م والمطبوعة .

(٣) في (د) معاصيه .

والمعجز هو فعل^(١) خارق للعادة يعجز عن أمثاله البشر .
 والتحدي هو أن يقول لأمته ان لم تقبلوا قولي فافعلوا مثل هذا
 الفعل . والفعل [الخارق] الذي يظهر على أحد من غير التحدي
 يسمى بالكرامة ، و [هو] مختص بالأولياء عند من يعترف به^(٢) .
 واختلفوا^(٣) في عصمة الأنبياء ، والعصمة هي^(٤) كون
 المكلف بحيث لا يمكن أن يصدر عنه المعاصي من غير إجبار له
 على ذلك .

فقال بعضهم^(٥) هو من لا يصدر عنه معصية لا كبيرة ولا
 صغيرة لا بالعمد^(٦) ولا بالسهو من أول عمره^(٧) إلى آخره .
 وقال بعضهم^(٨) السهو لا ينافي العصمة .
 وقال بعضهم^(٩) الصغيرة لا تخل بالعصمة .



- (١) في (د) أمر .
 (٢) كالامامية ، والبغدادي في الفرق ص ٣٤٤ . الرازي في محصل ص ٣٠١ . والغزالي في
 الاقتصاد ص ١٢٥ .
 ونفاها أكثر المعتزلة لأنها توقع في الشبهة بين النبي وغيره كما في المختصر ص ٢٧١ . وأثبتها
 آخرون لما ورد في القرآن الكريم من قصة مريم (عليها السلام) .
 (٣) المتكلمون والخلاف الأول هو في عصمة الأنبياء من الكفر فقد جوزه جماعة من الخوارج
 يقال لهم الفضيلية كشف الفوائد ص ٧٢ ، محصل ص ٣١٨ .
 (٤) في (د) هو .
 (٥) الشيعة الامامية .
 (٦) في (م) بالعمد .
 (٧) في (م) العمر .
 (٨) من متكلمي الشيعة والسنة بجواز السهو على النبي كما حصل في تشريع سجدتي السهو .
 (٩) للمرجئة رأيان في جواز الذنب على الأنبياء منهم مجوز للكبائر وآخر يحصره في الصغائر
 مقالات ج ١ ص ٢١٣ .

وقال بعضهم^(١) باختصاصها في اداء الرسالة فقط أعني أن يؤدي ذلك .

وقال بعضهم^(٢) الشرط في عصمة الأنبياء ، اختصاصها بزمان دعوتهم ، لا قبل ذلك ويصدق فيه^(٣) ولا يكذب لا بالعمد ولا بالسهو والنسيان ، وأما في سائر الأزمان والأحوال فيجوز عليه ذلك .

والبراهمة من الهند أنكروا النبوة^(٤) ، وقالوا كل ما يعرف بالعقل فلا يحتاج فيه إلى النبي وكل ما لا يكون للعقل إليه سبيل^(٥) فهو غير معقول^(٦) عند العقلاء ، فإذا دعوى النبوة غير معقولة^(٧) أصلاً .



مركز تحقيقات علوم إسلامي

= وعامة المعتزلة يرون جواز الصغيرة على النبي دون أن يعلم أنها ذنب مقالات ج ١ ص ٢٧٢ .

(١) بعض أهل السنة وهذا القول في (د) وقع قبل القولين الآخرين .

(٢) أكثر أهل السنة نقله البغدادي في الفرق ص ٣٤٣ .

(٣) الأقوال الثلاثة الأخيرة مشوشة ومتداخلة وفي م ود نقص والأصح ما ذكر موافقاً لما في المطبوعة .

(٤) نقله الرازي في محصل ص ٣٠٨ .

(٥) في (د) عليه طريق .

(٦) في (د) مقبول .

(٧) في (م) معقول وفي (د) مقبولة وراجع في شأن مقولة البراهمة الأعمش : نصير الدين الطوسي ص ١٦٠ .

فصل

محمد رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] لأنه ادعى النبوة وظهرت^(١) [على يده]^(٢) المعجزة^(٣) وكل من كان^(٤) كذلك كان رسولاً من الله [حقاً]، إذ لا^(٥) يمكن لغير الله [تعالى] إظهار المعجز عقيب دعوى إنسان مطابقاً لقوله .
أما دعواه فمعلومة^(٦) بالتواتر [و] أما ظهور المعجزة^(٧) عليه ، وإن كانت رواياته مختلفة لكنها أكثر مما يمكن أن ينكر والقرآن مما^(٨) لا يمكن أن ينكر والتحدي منه عليه^(٩) ظاهر .

(١) أو [وأظهر المعجزة] مع حذف « على يده » .

(٢) في (د) عليه .

(٣) في (م) المعجز .

(٤) في (د) يكون .

(٥) في (م) لم .

(٦) في (د) فمعلوم .

(٧) في (د) المعجز .

(٨) في (م) ما .

(٩) في (د) فيه وفي (م) عليه .

واختلفوا^(١) في وجه إعجازه :

فقال قوم^(٢) أن فصاحته إعجازه .

وقال قوم^(٣) أن صرف^(٤) عقول القادرين على إيراد معارضته^(٥) عنه ، وظهور عجزهم عند التحدي مع القدرة عليه هو إعجازه .

وأما كون كل مدعي^(٦) النبوة ذا^(٧) معجز مطابق لدعواه فهو نبي معلوم عقلاً ، لأن المعجز لا يكون من غير الله تعالى وظهوره مع دعواه يدل على تصديق الله [تعالى] إياه .

ومن ادعى النبوة وصدقه الله [تعالى] فهو نبي بالضرورة .

وكل من أخبر محمد صلى الله عليه وآله عن نبوته من الأنبياء الماضين [قبله] فهم أنبياء معصومون لوجوب صدقه اللازم لنبوته [عليه السلام] .

مركز تحقيقات مكتبة نور علوم رسولي

(١) اختلف المتكلمون في وجه الإعجاز بالقرآن .

(٢) منهم القاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢٦٦ .

(٣) منهم النظام وأبي الحسين البصري والسيد المرتضى .

(٤) في (د) ان الله صرف .

(٥) في (د) معارض فيه .

(٦) في (م) معجز زائدة قبل مدعي وهي خطأ .

(٧) في د وم ذي .

فصل

وللحكماء^(١) في إثبات النبوة طريق آخر ، وهو أن الإنسان مدني بالطبع أي^(٢) لا يمكن تعيشه إلا باجتماعه^(٣) مع أبناء نوعه ليقوم^(٤) كل واحد بشيء مما يحتاجون إليه في معاشهم^(٥) من الأغذية والملبوسات والأبنية ، فيتعاونون في ذلك . وإذا^(٦) يمتنع أن يقدر واحد على جميع ما يحتاج^(٧) إليه من غير معاونة غيره [فيه] ، وإذا كان كل إنسان مجبلاً على شهوة وغضب فمن الممكن أن يستعين من أبناء نوعه من غير أن يعيتهم ، فلا^(٨) يستقيم أمرهم إلا بعدل .

(١) انظر الفارابي في المدينة الفاضلة ص ١١٧ فما بعد . وغيره من الفلاسفة الإلهيين .

(٢) في (م) ناقصة (أي) .

(٣) في (م) بالاجتماع .

(٤) في (م) فيقوم .

(٥) في المطبوعة ومعاشهم .

(٦) في (م) إذ بدون و .

(٧) في (م) يحتاجون .

(٨) في (م) فيما .

ولا يجوز أن يكون مقرر^(١) ذلك العدل واحد^(٢) منهم من غير مزية ، إذ لو كان كذلك لما استقام أمرهم .

والمعجز هو الذي به^(٣) يمتاز مقرر العدل عن غيره ، ولو لم يكن ذلك^(٤) من عند الله [تعالى] لم يكن مقبولاً عند الجمهور ، ولو لم يعرفوا^(٥) الله [تعالى] لما عرفوا كون ذلك من عنده .

فإذن لا يمكن استقامة أمور نوع الإنسان إلاً بنبي ذي معجز^(٦) يخبرهم عن بارئهم^(٧) بما لا يمتنع في عقولهم ، ويظهر العدل ويدعوهم إلى الخير ، ويعددهم^(٨) بما يرغبون فيه إن^(٩) استقاموا ويتوعددهم بما يكرهونه إن [لم] يستقيموا ، ويمهد لهم قوانين في عبادة بارئهم القادر على [كل] ما يشاء ، المطلع على الضمائر ، الغني عن غيره لكيلا ينسوه^(١٠) ويقبلوا شريعته ظاهراً وباطناً . وقواعد تقتضي^(١١) العدل في الأمور المتعلقة بالأشخاص وبالنوع والسياسة^(١٢) لمن لا يقبل تلك القوانين أو يعمل بخلافها

مركز تحقيق تكملة علوم رسول

- (١) في (م) مقدور .
- (٢) في (د) والمطبوعة أحداً .
- (٣) في (م) ناقصة .
- (٤) في (م) كذلك .
- (٥) في (م) يعرف .
- (٦) في (م) معجزة .
- (٧) في المطبوعة ربهم .
- (٨) في (م) نقص .
- (٩) في (م) إذا .
- (١٠) في (م) ينسونه .
- (١١) في دوم والمطبوعة يقتضي .
- (١٢) في (م) وبالسياسة .

ليستمر الناس على ما ينفعهم في دنياهم وآخرتهم فإن الممتنع ممن
يجعل في بنية كل حيوان ما ذكر في علمي التشريح ومنافع الأعضاء
أن يهمل ما يقتضي مصلحتهم في معاشهم ومعادهم ، فهذا ما ذكره
الحكماء^(١) في هذا الباب .



مركز تحقيقات علوم إسلامي

(١) في (م) العلماء .

فصل

النسخ جائز ، وهو تغيير الأحكام الشرعية في الأوقات المختلفة [من] عند الله ، واليهود لا يجوزونه ، ويقولون النسخ بداء وهو لا يجوز على الله تعالى^(١) ، وليس ذلك بصحيح ، فإن البداء لا يتحقق إلا بكون المحكوم عليه والوقت غير مختلفين ، وتمسكوا بقول موسى (عليه السلام) :

« تمسكوا بالسبب أبداً » ، وهو ليس بدليل قطعي ، فإن التأييد قد يستعمل في المدة^(٢) الطويلة . والدليل على جواز النسخ ثبوت حقيقة^(٣) الشرائع التي جاءت بعد موسى^(٤) (عليه السلام) .

(١) في (م) ناقصة .

(٢) في (د) هذه .

(٣) في (م) حقيقة .

(٤) دليله عين ما أورده القاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢٧٠ .

القسم الثاني من الباب الرابع

في

الامامة وما يتبعها

الإمامة رئاسة عامة دينية ، مشتملة على ترغيب عموم الناس في حفظ مصالحهم الدينية والدنيوية^(١) ، وزجرهم عما يضرهم بحسبها^(٢) .



واختلف الناس في نصب الإمام : فقال بعضهم بوجوبه عقلاً^(٣) ، وبعضهم بوجوبه سمعاً ، وبعضهم بلا وجوبه .

والذين يوجبونه عقلاً اختلفوا : فقال بعضهم بوجوبه من الله [تعالى] ، وبعضهم بوجوبه على الله [تعالى] ، وبعضهم بوجوبه على الخلق .

(١) في المطبوعة الدنيوية .

(٢) في (د) بحسبها .

(٣) في (د) (عقلاً من الله) وهي زيادة في غير موضعها .

أما القائلون بوجوبه من الله [تعالى] فهم الغلاة والإسماعيلية ، وأما القائلون بوجوبه على الله [تعالى] فهم الشيعة القائلون بإمامة علي بن أبي طالب بعد النبي (عليهما السلام) .

واختلفوا في طريق معرفة الإمام (عليه السلام) بعد أن اتفقوا على أنه هو النص من الله تعالى ، أو ممن هو منصوص [عليه] من قبل الله تعالى لا غير :

فقالت الإثنا عشرية^(١) والكيسانية أنه إنما يحصل بالنص الجلي لا غير . وقالت الزيدية أنه يحصل بالنص الخفي أيضاً .

وأما القائلون بوجوبه على الخلق عقلاً ، فهم أصحاب الجاحظ ، وأبو القاسم البلخي وأبو الحسين^(٢) البصري من المعتزلة .

وأما القائلون بوجوبه على الخلق سمعاً فهم أهل السنة . وهذان الفريقان أجمعوا على أن الأئمة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) هم الخلفاء .

وأما القائلون بلا وجوبه فهم الخوارج والأصم من المعتزلة . فهذه هي المذاهب في الإمامة .

وأما الغلاة^(٣) ، فبعضهم قالوا أن الله تعالى يظهر في بعض

(١) في (م) الإثني عشرية .

(٢) في (د) أبو الحسن .

(٣) في فرق الشيعة للتوحيدي ذكر الغلو عند السبئية .

الأوقات في صورة إنسان^(١) ، ويسمونه نبياً أو إماماً ، ويدعو الناس إلى الدين القويم والصراط المستقيم ، ولولا ذلك لضلّ الخلق .
وبعضهم قالوا بالحلول أو بالاتحاد كما يقول به بعض المتصوفة^(٢) .

فمن القائلين بإلهية علي السبئية^(٣) [وهم] أصحاب عبدالله بن سبأ ومنهم النصيرية ، ومنهم الإسحاقية ، ومنهم فرق أخرى ، وليس في تفصيل مذاهبهم زيادة فائدة .

وأما الإسماعيلية^(٤) ويسمون بالباطنية ، وربما^(٥) يلقبون بالملاحدة ، فانما^(٦) سموا بالإسماعيلية لانتسابهم إلى إسماعيل بن جعفر الصادق (عليه السلام) ، والباطنية^(٧) لقولهم كل ظاهر فله باطن ، يكون ذلك الباطن مصدراً ، وذلك الظاهر مظهراً له . ولا يكون ظاهر ولا باطن له إلا ما هو مثل السراب ، ولا باطن لا ظاهر له إلا خيال لا أصل له .

مركز تحقيقات تكميلية علوم إسلامية

ولقبوا بالملاحدة لعدولهم عن^(٨) ظواهر الشريعة إلى بواطنها

(١) في (م) الإنسان .

(٢) في (د) الصوفية .

(٣) في (م) السبائية وفي (د) السابية وكما مرّ في حاشية رقم ٣ أن النويختي لم ينقل عنهم هذه المقالة وهو عجيب يقتضي البحث . مقالات ج ١ ص ٨٥ . الملل ج ١ ص ١٧٤ .

(٤) فرق الشيعة ص ٦٧ فما بعد .

(٥) في (د) وإنما .

(٦) في د وم والمطبوعة وإنما .

(٧) فرق الشيعة ص ٧٥ .

(٨) في (م) من .

في بعض الأحوال ، ومذهبهم أن الله تعالى أبداع بتوسط معنى يعبر عنه بكلمة كن أو غيرها عالمين : عالم الباطن وهو عالم الأمر ، وعالم الغيب وهو يشتمل على العقول والنفوس والأرواح والحقائق كلها ، وأقرب ما فيها إلى الله تعالى هو العقل الأول ثم ما بعده على الترتيب .

وعالم الظاهر ، وهو عالم الخلق وعالم الشهادة [و] يشتمل على الأجرام العلوية والسفلية والأجسام الفلكية والعنصرية وأعظمها العرش ثم الكرسي ثم سائر الأجسام على الترتيب .

والعالمان ينزلان من الكمال إلى النقصان ، ويعودان^(١) من النقصان إلى الكمال ، حتى ينتهيا^(٢) إلى الأمر^(٣) ، وهو المعنى المعبر عنه بكن ، وتتنظم^(٤) بذلك سلسلة الوجود^(٥) الذي مبدؤه من الله تعالى ومعه إليه .

ثم يقولون [إن] الإمام هو مظهر الأمر^(٦) ، وحيثه مظهر العقل الذي يقال له : العقل الأول وعقل الكل^(٧) ، والنبى مظهر النفس التي يقال لها نفس الكل .

والإمام هو الحاكم في [عالم] الباطن ولا يصير غيره

(١) في (د) يعود .

(٢) في (د) و(م) ينتهي .

(٣) في (م) الآخر .

(٤) في دوم يتنظم .

(٥) في (د) الوجوب .

(٦) في (د) وهو مظهر للأمر .

(٧) في (م) العقل الكل وفي المطبوعة العقل الكلبي .

عالمًا^(١) بالله [تعالى] إلا بتعليمه إياه ، ولذلك يسمونهم بالتعليميين^(٢) ، والنبي هو الحاكم في عالم الظاهر ، ولا تتم الشريعة التي يحتاج الناس إليها إلا به ، ولشريعته تنزيل و^(٣) تأويل : فظاهره التنزيل وباطنه التأويل .

والزمان لا يخلو عن إمام ودعوته ، وهي ربما تكون خفية مع ظهوره ، إلا أنها تكون ظاهرة حين^(٤) خفائه البتة ، لئلا يكون للناس على الله حجة [بعد المرسل] .

وكما يعرف النبي بالمعجز القولي أو الفعلي ، كذلك الإمام يعرف بدعوته إلى الله ، وبدعوته أن المعرفة بالله [تعالى] لا تحصل إلا به .

والأئمة ذرية^(٥) بعضها من بعض فلا يكون [إماماً] إلا وهو ابن إمام ، ويجوز أن يكون للإمام أبناء ليسوا بأئمة ، ولا يخلو الزمان من^(٦) إمام أما ظاهر أو^(٧) مستور ، كما لا يخلو من نور نهار أو ظلمة ليل ، لم يزل العالم هكذا ولا يزال .

وطريقتهم التأليف بين أقوال الحكماء وأقوال أهل الشرايع

(١) في (د) غالباً .

(٢) في (د) التعليميين ، راجع الملل والنحل ج ١ ص ١٦٨ .

(٣) في (د) من .

(٤) في (م) مع .

(٥) في (م) من ذريته .

(٦) في (م) عن .

(٧) في (د) وأما .

فيما يمكن أن يؤلف منها^(١). وأما في تعيين أئمة الإسلام فقالوا الإمام في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان علياً عليه السلام وبعده [كان] ابنه الحسن إماماً مستودعاً ، وابن الحسين إماماً مستقراً^(٢) ولذلك لم تذهب الإمامة في ذرية الحسن ثم نزلت الإمامة في ذرية الحسين وانتهت بعده إلى علي ابنه ثم إلى محمد ابنه ثم إلى جعفر ابنه ثم إلى إسماعيل ابنه وهو السابع .

وقالوا إن الأئمة في عهد ابن اسماعيل محمد صاروا مستورين ، ولذلك سموهم أيضاً بالسبعية لوقوفهم على السبعة الظاهرة ، ودخل في عهد محمد زمان استتار الأئمة وظهور دعائهم^(٣) ثم ظهر المهدي ببلاد المغرب ، وادعى أنه من أولاد اسماعيل واتصل أولاده ابن^(٤) بعد ابن إلى المستنصر واختلفوا بعده ، فقال بعضهم بإمامة نزار ابنه ، وبعضهم بإمامة المستعلي ابنه الآخر .

وبعد نزار استتر الأئمة النزاريين ، واتصلت إمامة المستعليين إلى أن انقطع في المعاضد^(٥).

وكان الحسن بن علي بن محمد الصباح المستولي^(٦) على

(١) في (د) بينهما .

(٢) في (م) والمطبوعة وبعده ابنه الحسين .

(٣) في (م) دعائهم .

(٤) في (م) أول الأمر .

(٥) في (د) المعاضد خلافاً لـ م والمطبوعة .

(٦) في (م) المستعلي .

« قلعة الموت » ، من دعاة النزاريين . ثم ادعوا بعده ، أن الحسن الملقب بعلي ذكره السلام ، كان إماماً ظاهراً من أولاد نزار واتصل أولاده^(١) إلى أن انقرضوا في زماننا هذا .

وأما الإمامية^(٢) فقالوا أن نصب الإمام لطف ، وهو واجب على الله تعالى ، ويجب أن يكون الإمام معصوماً لئلا يضل الخلق ، ويؤكد ذلك قوله تعالى : ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ .

واتفقوا على إمامة علي عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ لم يكن غيره معصوماً ، ثم ساقوا الإمامة بعده إلى الحسن المجتبي ابنه ، ثم إلى أخيه الحسين الشهيد بكر بلاء ، ثم إلى ابنه علي زين العابدين ثم إلى ابنه محمد الباقر ، ثم إلى ابنه جعفر الصادق (عليه السلام) ثم إلى ابنه موسى الكاظم ، ثم إلى ابنه علي الرضا ثم إلى ابنه محمد الجواد^(٣) التقي ، ثم إلى ابنه علي النقي ثم إلى ابنه الحسن الزكي العسكري ثم إلى ابنه محمد المهدي المنتظر خروجه (عليهم السلام أجمعين) . وقالوا انه باق وسيظهر ويملا الدنيا عدلاً كما ملئت جوراً ، وهو الثاني عشر من أئمتهم ، ولأجل ذلك لقبوا بالإثني^(٤) عشرية .

وهم في أكثر أصول مذهبهم يوافقون المعتزلة ، ولهم في الفروع فقه منسوب إلى أهل البيت عليهم السلام .

(١) في (م) أولاد .

(٢) فرق الشيعة ص ١٠٨ . الملل والنحل ص ١٦٩ .

(٣) في (م) ناقصة .

(٤) في (م) بالإثنا عشرية .

وكان لهم في سياق الإمامة اختلافات كثيرة لا فائدة في
ايرادها ، وجمهورهم الباقون إلى هذا الزمان على هذا المذهب
الذي ذكرناه .

وأما الكيسانية^(١) فقالوا بإمامة علي (عليه السلام) وبعده
الحسن ثم الحسين عليه السلام^(٢) ثم محمد بن الحنفية ، وقالوا
أنه الإمام المنتظر ، أعني المهدي الذي يملأ الدنيا عدلاً ، وهو
الآن مستتر في جبل رضوى بقرب المدينة ، وبعضهم قدموه على
الحسن والحسين عليهما السلام ، وبعضهم ساقوا الإمامة^(٣) إلى
ابنه أبي هاشم ثم إلى غيره ، ولهم فرق متعددة ، وقد انقطعت
الكيسانية ولم يبق منهم أحد .

وأما الزيدية^(٤) فقالوا بإمامة علي والحسن والحسين وأثبتوها
بالنص الجلي ، وأثبتوا باقي الأئمة^(٥) بالنص الخفي ، وذلك أن
شرائط الإمامة عندهم كون الإمام عالماً بشريعة الإسلام ، ليهدي
الناس إليها ولا يضلهم ، وزاهداً لكيلا يطمع في أموال^(٦)
المسلمين ، وشجاعاً لئلا يهرب^(٧) في الجهاد مع المخالفين

(١) فرق الشيعة ص ٢٣ . الملل والنحل ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) ناقصة في (د) .

(٣) في (م) الإمام .

(٤) في فرق الشيعة ص ٢١ أن الزيدية فرقان تتحلان أمر زيد بن علي بن الحسين وأمر زيد بن

الحسن بن علي بن أبي طالب ، وراجع الملل والنحل ص ١٥٤ . مقالات ج ١

ص ١٢٩ .منية والامل ص ٨٩ .

(٥) في (د) أئمتهم .

(٦) في (د) بيوت .

(٧) في (م) يفر .

فيظهروا على أهل الحق ، وكونه من ولد فاطمة ، أعني من ولد^(١) الحسن والحسين لقوله صلى الله عليه وآله المهدي من ولد فاطمة ، وكونه داعياً إلى الله تعالى وإلى دين الحق ظاهراً يشهر سيفه في نصرة دينه .

وقالوا قد^(٢) نصّ النبي صلى الله عليه وآله والأئمة بعده أن كل من استجمع هذه الشرايط الخمسة فهو إمام مفترض الطاعة ، وذلك هو النص الخفي .

ولم يوجبوا في الحسن والحسين الدعوة بالسيف لقول النبي صلى الله عليه وآله هما إمامان قاما أو قعدا ، ويجوزون خلو الزمان عن الإمام ، وقيام امامين في بقعتين متباعدتين إذا استجمعا هذه الشرائط ، ولذلك لم يقولوا بإمامة زين العابدين عليه السلام لأنه لم يشهر سيفه في الدعوة إلى الله [تعالى] ، وقالوا بإمامة زيد^(٣) ابنه لاجتماع الشرائط فيه ، وإليه نسبوا ، إذ فارقوا سائر الشيعة بقولهم بإمامته . ولقبوا باقي الشيعة بالرافضة ، إذ رفضوا زيدا .

والزيدية فرق كثيرة ، منهم الصالحية وهم لا ينكرون خلافة الخلفاء الذين كانوا قبل علي عليه السلام لرضاء علي بخلافتهم ، ومنهم الجارودية . ومنهم السليمانية ، وقيل لهم فرق غيرها ، وأكثرهم في الفروع متابعون^(٣) لأبي حنيفة إلا في مسائل

(١) في (م) أولاد .

(٢) في م ود وقد .

(٣) في (د) متابعين .

قليلة خالفته^(١) أثمتهم فيها .

وأما القائلون بوجوب نصب الإمام على الخلق عقلاً^(٢) ،
فقالوا : الضرر مع عدم الإمام متوقع من الظلمة على الضعفاء ،
ودفع الضرر المظنون واجب عقلاً ، وذلك إنما يندفع [بنصب]
إمام يقوم بأحكام الشرع وهم موافقون لأهل السنة في تعيين
الأئمة^(٣) .

وأما أهل السنة فيقولون بوجوب نصب الإمام على من يقدر^(٤)
على ذلك لإجماع السلف عليه^(٥) . وذهبوا إلى أن الإمام يعرف أما
بنص من يجب أن يقبل قوله كنبى أو إمام ، أو بإجماع المسلمين^(٦)
عليه . وكان الإمام بعد رسول الله صلى الله وآله [وسلم]
بالإجماع أبا بكر ثم عمر بنص أبي بكر عليه^(٧) ثم عثمان بنص
عمر على جماعة اجتمعوا على إمامته ثم علي المرتضى
(عليه السلام) بإجماع المعبرين من الصحابة ، وهؤلاء هم الخلفاء
الراشدون .

ثم وقعت المخالفة بين الحسن ومعاوية^(٨) ، وصالحه

(١) في (م) خالف .

(٢) هم أصحاب الجاحظ وأبو القاسم البلخي وأبو الحسين البصري كشف ص ٧٨

(٣) في (د) الإمام .

(٤) في (د) تعذر .

(٥) مقالات ج ١ ص ٣٢٣ : الملل والنحل ج ١ ص ١٠٣ .

(٦) في (م) المسلمون .

(٧) في (م) ناقصة .

(٨) في (د) : معاوية ، وفي المطبوعة : وبين معاوية .

الحسن ، فاستقرت^(١) الخلافة عليه ثم على من بعده من بني أمية وبني مروان حتى انتقلت^(٢) الخلافة إلى بني العباس ، واجتمع^(٣) أكثر أهل الحل والعقد عليهم ، وانسأقت الخلافة [منهم] إلى عهدنا الذي جرى فيه ما جرى .

وأما الذين لا يقولون بوجوب نصب الإمام^(٤) فيقولون^(٥) : يقع في نصب الأئمة فتن وقتل بعض الناس بعضاً كما جرى في أيام علي (عليه السلام) ومعاوية ، ومن بعدهما في أكثر الأوقات ، والإحتراز عما يوقع^(٦) في الفتنة والمحاربة أولى بالإتفاق ، والشرعية كافية لمن أراد أن يكون على الحق ، ويتقرب إلى الله بطاعته .

فهذه [هي] مذاهب الناس في الإمامة .



مركز تحقيقات مكتبة نور علوم رسولي

(١) في (م) والمطبوعة : واستقرت .

(٢) في (د) : ان أنقلت .

(٣) في (د) : أجمع .

(٤) النجدات من الخوارج مقالات ج ١ ص ١٨٩ .

(٥) في (د) : فقالوا .

(٦) في (د) : توقع .

الباب الخامس^(١)



(١) في (د) : غفل الناسخ عن ذكر عنوان الباب فكتب « فصل » .

في الوعد والوعيد وما يتبعهما

قد بينا^(١) أنَّ القائلين بالحسن والقبح والوجوب في العقل ،
أوجبوا الوعد بالثواب للمكلفين لكونه لطفاً ، وقالوا بحسن الوعيد
لكونه أصلح ، [أو بوجوبه] لكونه لطفاً [أيضاً] . ثم أوجبوا الوفاء
بالوعد ، واختلفوا في الوفاء بالوعيد :

فقالَت التفضيلية^(٢) : ليس ذلك^(٣) يوجب لأنه^(٤) حق الله
تعالى .

وقالت الوعيدية^(٥) بوجوبه لئلا يصير الوعيد كذباً .

وأما الذين لا يقولون بالحسن والقبح والوجوب عقلاً^(٦) ، قالوا

(١) في (م) والمطبوعة : مر .

(٢) في (م) : التفضيلية ومنهم الشيعة .

(٣) في (د) : كذلك .

(٤) في (م) : لكونه .

(٥) المعتزلة والخوارج ونسبه الحلبي إلى بعض الإمامية [البلخي والشيخ المفيد] كشف ص ٩٥ .

(٦) الأشاعرة .

أن الثواب والعقاب يتعلقان^(١) بمشيئة الله تعالى فقط ، ولا يقبح^(٢) منه شيء ولا يجب عليه شيء أصلاً .

والحكماء القائلون بشبوتها (الحسن والقبح والوجوب) في العقل العملي دون [العقل] النظري ، قالوا تكون^(٣) السعادة والشقاوة لازمتين^(٤) للأفعال الملائمة وغير الملائمة ، كالصحة لاعتدال المزاج والمرض لانحرافه .

واعلم أن هذه الأقوال مبنية على كون الإنسان مدركاً بعد موته ، فالأهم^(٥) في هذا الباب النظر في ذلك وهو مبني على ست مسائل :

المسألة الأولى :



في إعادة المعدوم .

وهي جائزة عند مثبت^(٦) المعتزلة ، لأن الذات باقية عندهم حال تعاقب الوجود والعدم عليها ، وكذلك عند [بعض] أهل السنة^(٧) ؛ فإنهم قالوا الممكن لا يصير بانعدامه ممتنعاً .

(١) في (د) : لا يتعلقان وهو خطأ فاحش .

(٢) في (د) : ولا بحسن ولا بقبح .

(٣) في (د) : يكون .

(٤) في (د) : لازمين .

(٥) في (م) : والأهم .

(٦) الذين يشبّتون وسطاً بين الوجود والعدم هو الحال كما مرّ .

(٧) هو الرازي في محصل ص ٣٣٨ .

ومحالٌ عند غيرهم^(١) لاستحالة تخلل العدم بين شيء واحد بعينه ، فإذاً لا يكون المُعاد عين المبدأ بل إن كان ولا بد ، فهو مثله .

وقال سديد الدين محمود^(٢) الحمصي : إنَّ ذلك ينتقض بالتذكر^(٣) ، فإن الحاصل^(٤) في الذكر بعد النسيان هو ما أدركه^(٥) أولاً بعينه وهو عوده ، وليس ذلك بصحيح^(٦) لأن التعدد ينافي الوحدة وتمائل المعاد والمبدأ لا يقتضي^(٧) اتحادهما .

المسألة الثانية :

في أقوال الناس في حقيقة الإنسان وأنها أي شيء هي :
اختلفوا في حقيقة الإنسان ، فبعضهم^(٨) قالوا [ان] الإنسان هو هيكله^(٩) المشاهد المحسوس .

(١) وفي (د) : بعضهم . الفلاسفة ومن المعتزلة أبو الحسين البصري ومحمود الملاحمي كشف ص ٨٨ .

(٢) في (د) : بن محمود .

(٣) في (د) : بالذكر .

(٤) في (م) : حصل .

(٥) في (م) : ذاكرة .

(٦) وقد ناقشه الطوسي في حاشية المحصل ص ٣٣٩ . دون ذكر اسمه وهو من الإمامية وخالفه الحلبي أيضاً راجع كشف الفوائد ص ٨٨ .

(٧) في (د) : يعني .

(٨) نسبة الأشعري في مقالات الإسلاميين إلى أبي الهذيل ص ٢٤ ج ٢ . وإلى أبي بكر الأصم ص ٢٥ ج ٢ .

(٩) في (د) : هيكل .

وقال بعضهم^(١) : هو أجزاء أصلية داخلية في تركيب الإنسان لا تزيد^(٢) بالنمو ولا تنقص بالذبول.

وقال النظام هو جسم لطيف داخل^(٣) في البدن ، سار في أعضائه^(٤) ، وإذا قطع منه عضو تقلص ما فيه إلى باقي [ذلك الجسم اللطيف] ، وإذا قطع بحيث انقطع ذلك الجسم مات الإنسان^(٥).

وقال ابن الراوندي : هو جزء لا يتجزأ في القلب^(٦) .

وبعضهم^(٧) قالوا هو الاخلاط الأربعة .

وبعضهم^(٨) قالوا هو الدم .

وبعضهم^(٩) قالوا هو الروح وهي^(١٠) جوهر مركب من بخارية الاخلاط ولطيفها، مسكنه الأعضاء الرئيسة التي هي القلب والدماغ والكبد ، ومنها ينفذ^(١١) في العروق والأعصاب إلى سائر الأعضاء .

(١) نسبه الحلبي إلى المحققين من المتكلمين وتبناه في الكشف ص ٨٩ .

(٢) في (د) : يزيد .

(٣) في (د) : في داخل الإنسان .

(٤) نسبه الشهرستاني إليه في الملل والنحل ص ٥٥ من الجزء الأول . والرازي في محصل ص ٣٢٨ . إلا أنه قال أجزاء لطيفة سارية في البدن .

(٥) في (د) : فإن الإنسان يموت .

(٦) نسبه إليه الرازي في محصل ص ٣٢٨ .

والأشعري مقالات ج ٢ ص ٢٦ .

وقال به برغوث مقالات ج ٢ ص ٢٥ .

(٧) و (٨) و (٩) الأطباء راجع المحصل ص ٣٢٨ وكشف الفوائد ص ٨٩ .

(١٠) دوم والمطبوعة هو .

(١١) في (م) تنفذ .

وجميع ذلك جواهر جسمانية^(١) .
 وبعضهم قالوا هو المزاج المعتدل الإنساني .
 وبعضهم قالوا هو تخاطيط الأعضاء^(٢) ، وتشكل^(٣) الإنسان
 الذي لا يتغير من أول عمره إلى آخره .
 وبعضهم قالوا هو العرض المسمّى بالحياة .
 وجميع ذلك أعراض .

والحكماء وجمع من المحققين^(٤) من غيرهم قالوا أنّه جوهر
 غير جسماني لا يمكن أن يشار إليه إشارة حسية فهذه هي المذاهب
 وبعضها ظاهر الفساد .

المسألة الثالثة^(٥) :

في المعاد .



اختلف الناس^(٦) فيه :

مركز تحقيق تكوير علوم رسول

- (١) هذه الأقوال كلها من ذهب من المتكلمين إلى أنه جسم أو جوهر جسماني ، فإنّ الأقوال
 في حقيقة الإنسان تنقسم إلى ثلاثة أقسام :
 ١ - جسم أو جوهر جسماني وقد مرّ ذكر القائلين به .
 ٢ - عرض لم يحصل على تسمية القائلين بالأقوال الثلاثة المذكورة هنا .
 ٣ - جوهر غير جسماني : كشف الفوائد ص ٩٠ .

(٢) في (م) : الأعصاب وكذلك المطبوعة وقد صححتها على نسخة شرح الحلّي .

(٣) في (د) : شكل .

(٤) الفلاسفة وجماعة من المتكلمين كالشيخ المفيد وأولاد نوبخت من الإمامية والغزالي من
 السنة . كشف الفوائد ص ٩٠ .

(٥) في (د) الباب الخامس وهو خطأ من الناسخ كما مرّ أول الباب حيث ذكر المصنف أنه سيورد

ست مسائل ولم يرد منها إلى الآن سوى اثنتين .

(٦) راجع حواشي المسألة الأولى في إعادة المعدوم .

فالدهرية أنكروه ، وقالوا الإنسان ينعدم بموته ولا يكون له عود إلى الوجود .

والقائلون بأن المعدوم شيء ، قالوا بأنه ينعدم بموته ثم يعود إلى الوجود ، وحينئذ يثاب أو يعاقب . أما انعدامه فلقوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ و ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ، وأما عوده فلوجوب كونه مثاباً أو معاقباً في الآخرة .

والنفاة القائلون بكونه جسماً قالوا : فناؤه وهلاكه عبارة عن تلاشي أجزائه واضمحلال أعضائه في التركيب^(١) وغيره ، واعادته جمع أجزائه وإحداث أعراض فيه مثل ما كانت قبل موته وهي عند أكثرهم يستحيل أن تكون عرضاً لأن المعدوم لا يعاد .

والحكماء^(٢) قالوا : أنه محل للعلم بما لا ينقسم ، وبما لا يمكن أن يشار إليه إشارة حسية ، ويستحيل أن يكون محل ما لا ينقسم أو لا يقبل الإشارة جسماً ، لوجوب انقسامه^(٣) وقبوله للإشارة بالتبعية ، فإذاً هو جوهر مفارق للأجسام . ثم اختلفوا فقال القدماء منهم^(٤) أن ذلك الجوهر قديم وإنما يكون تعلقه بالبدن محدثاً .

وقال أرسطاطاليس وأتباعه^(٥) : أنه حادث مع البدن ،

(١) في (د) كالتركيب .

(٢) الفلاسفة ونقل الرازي أن معمر من السنة والإمام الغزالي وافقاهم ، محصل ص ٣٢٨ . وكذلك نقله الأشعري عن معمر في مقالات ج ٢ ص ٢٦ .

(٣) في (د) بعدها (ووجوبه) زائدة .

(٤) أفلاطون ومن قبله : محصل ٣٣٢ .

(٥) راجع نفس المصدر السابق .

وحدوث المزاج الإنساني الحاصل من الأخلاط والعناصر شرط في الإفاضة^(١) الحادثة من مفيض وجوده وليس بشرط في بقاءه . ولذلك قالوا باستحالة التناسخ^(٢) ، فإنه عندهم يقتضي أن يكون لبدن واحد نفسان إحداهما حادثة مع حدوث المزاج ، والثانية قديمة تتعلق^(٣) به على سبيل التناسخ ، وذلك محال . واتفقوا على امتناع فنائه ، قالوا لأن إمكان فنائه^(٤) يستدعي محلاً يبقى مع الفناء ، ولا نعني بالنفس غير ذلك الباقي ، فإذا الفاني على ذلك التقدير إنما كان عرضاً زال عن محله ، والنفس ليست^(٥) بعرض .

المسألة الرابعة^(٦) :

في الثواب والعقاب .

وهما اما بدنيان كاللذات [الجسمية] والآلام الحسية ، واما نفسانيان^(٧) كالتعظيم والإجلال وكالخزي والهوان ، وتفصيلهما لا يعلم إلا بالشرع .

واللذة^(٨) ، إدراك الملائم من حيث هو ملائم^(٩) ، والالام

(١) في (م) لإفاضة .

(٢) محصل ص ٣٣٣ .

(٣) في دوم يتعلق .

(٤) في (د) الفناء .

(٥) في دوم ليس .

(٦) في (د) فصل وهو خطأ كما مر .

(٧) في (د) نفسيان .

(٨) في (د) اللذات .

(٩) قوله هذا يوافق الفلاسفة على ما مر وذكره الرازي في المحصل ص ٣٣٦ .

إدراك المنافي^(١) من حيث هو منافي^(٢) . فإن كان ادراكهما بالحواس فهما حسيان وشرط الإحساس^(٣) بهما أن لا يكونا مستمرين ، فإن الإنفعال المستمر^(٤) مما يبطل الإحساس . وإن كان إدراكهما بالعقل فهما عقليان ، والعقل أثبت^(٥) لكونه أبعد عن الإنفعال المؤدي إلى الزوال^(٦) ، وأوفر لاستغنائه عن توسط الآلة ، وأكمل لكون الموانع فيه أقل .

المسألة الخامسة^(٧) :

فيما به يحصل استحقاق الثواب والعقاب .

قالوا^(٨) الإسلام أعم في الحكم من الإيمان ؛ ، وهما في الحقيقة شيء واحد^(٩) ، وأما كونه^(١٠) أعم فلأن من أقر بالشهادتين كان حكمه حكم المسلمين لقوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ . وأما كون الإسلام في الحقيقة هو

مركز تحقيق تكوينا علوم رسولي

(١) في (د) مناف .

(٢) في (د) مناف .

(٣) في (د) ويشترط بالإحساس .

(٤) في (د) المستمرة .

(٥) في (د) والعقلي ثبت .

(٦) في (د) للزوال .

(٧) في (د) فصل وقوله استحقاق إشارة للخلاف بين القائلين بأن الثواب استحقاق وهم أكثر المعتزلة والإمامية وأنه تفضل من الله ولا يجب عليه وهم الأشاعرة الخ

(٨) المتكلمون .

(٩) في (د) واحدة .

(١٠) في (د) ولكونه .

الإيمان فلقوله تعالى : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ واختلفوا في معناه :

فقال بعض السلف : الإيمان إقرار باللسان وتصديق^(١) بالقلب وعمل صالح بالجوارح^(٢) .

وقالت المعتزلة : أصول الإيمان خمسة ، التوحيد والعدل والإقرار بالوعد والوعيد والقيام بأمر^(٣) المعروف والنهي عن المنكر^(٤) .

وقالت الشيعة : أصول الإيمان ثلاثة : التصديق بوحداية الله [تعالى] في ذاته ، والعدل في أفعاله ، والتصديق بنبوة الأنبياء والتصديق بإمامة الأئمة المعصومين [من بعد الأنبياء] .

[وقال أهل السنة : هو التصديق بالله] ويكون النبي صادقاً ، والتصديق بالأحكام التي يعلم^(٥) يقيناً أنه^(٦) (عليه السلام) حكم^(٧) بها دون ما فيه الخلاف والاشتباه

والكفر يقابل الإيمان .

-
- (١) في (م) التصديق .
(٢) هي أقوال ثلاثة مختلفة وقد يجمعها بعضهم فالتصديق بالقلب قال به جماعة من الإمامية والأشاعرة وجههم بن صفوان . راجع الكشف ص ٩٤ . والعمل الصالح بالجوارح ينسب إلى أبي الهذيل والجبائين كشف ص ٩٥ .
(٣) في (د) بأمر وفي (م) مشطوبة .
(٤) وهذه النسبة مشهورة .
(٥) في (م) تعلم .
(٦) في (م) لأنه .
(٧) في (م) حاكم .

والذنب يقابل العمل الصالح وينقسم إلى كبائر وصغائر ،
ويستحق المؤمن بالإجماع الخلود في الجنة ، ويستحق الكافر
الخلود في النار .

وصاحب الكبيرة عند الخوارج كافر^(١) لأنهم جعلوا العمل
الصالح جزءاً^(٢) من الإيمان ، وعند غيرهم^(٣) فاسق . والمؤمن عند
المعتزلة والوعيدية^(٤) لا يكون فاسقاً ، وجعلوا للفاسق^(٥) الذي لا
يكون كافراً منزلة^(٦) بين المنزلتين ، الإيمان والكفر ، وهو يكون في
النار خالداً^(٧) .

وعند غيرهم^(٨) المؤمن قد يكون فاسقاً وقد لا يكون
[فاسقاً] ، و [تكون] عاقبة أمره على التقديرين الخلود في الجنة .

المسألة السادسة^(٩) :

في إتمام^(١٠) القول بالوعد والوعيد .

اتفقوا^(١١) على أن المؤمن الذي عمل عملاً صالحاً يدخل

(١) الملل والنحل ج ١ ص ١١٤ .

(٢) في (م) جزء .

(٣) عدا المعتزلة كما سيأتي .

(٤) الذين يقولون بتكفير صاحب الكبيرة ونسب الحلبي جماعة من الإمامية إلى القول به كشف

ص ٩٥ . وراجع مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٠٨ .

(٥) و (٦) في (م) الفاسق في منزلة .

(٧) إذا مات على المعصية الملل والنحل ج ١ ص ٤٨ .

(٨) التفضلية والأشاعرة كشف الفوائد ص ٩٥ .

(٩) في (د) فصل .

(١٠) في (د) تمام لأن الناسخ كان يظنه فصلاً مستقلاً .

(١١) المتكلمون .

الجنة ويكون خالداً فيها ، والكافر يدخل جهنم ويكون خالداً فيها ،
وأما الذي خلط^(١) عملاً صالحاً بعمل غير صالح فاختلفوا فيه :
فقال التفضيلية^(٢) من أهل السنة وغيرهم^(٣) عسى الله أن يعفو
عنه^(٤) برحمته ، وبشفاعة نبي^(٥) ، وإلا فيدخله جهنم ويعذبه
عذاباً منقطعاً ثم^(٦) يرده إلى الجنة ويخلده^(٧) فيها لكونه مؤمناً .
وقالت الوعيدية من المعتزلة وغيرهم^(٨) أن صاحب الكبيرة إن
لم يتب كان في النار خالداً ثم اختلفوا :

فقال أبو علي الجبائي بالإحباط ، وهو أنه إذا أقدم على
كبيرة ، أحبطت الكبيرة جميع أعماله الصالحة المتقدمة^(٩) ، ويكون
معاقباً على ذلك الذنب أبداً .

وقال ابنه أبو هاشم بالموازنة ، وهي^(١٠) أن توازن الأعمال
الصالحة بالذنوب الكبائر^(١١) ويكون الحكم للأغلب^(١٢) .



مرکز تحقیقات فقهی و حقوق اسلامی

-
- (١) في (م) يخلط .
(٢) في دوم التفضيلية .
(٣) الإمامية .
(٤) في (م) عنهم .
(٥) في (م) أو بشفاعة نبيه (صلى الله عليه وآله) .
(٦) في (د) و .
(٧) في (م) ويخلد .
(٨) في (م) ناقصة ، وهم الخوارج وبعض الإمامية كما مر .
(٩) في (م) ناقصة .
(١٠) في دوم هو .
(١١) في (د) وهو أن يوازن الأعمال الصالحة وذنوبه الكبائر .
وفي (م) وهو أن يوازن بأعماله الصالحة وذنوبه الكبائر .
(١٢) لم أجد لهذين القولين نسبة في الملل والنحل أو مقالات الإسلاميين لكن القاضي عبد الجبار

قيل^(١) لهم ان غلب أحدهما لم يكن^(٢) له تأثير فيما غلب عليه ، قالوا في جوابه للعمل الصالح استحقاق ثواب يلزمه ، وللكبيرة استحقاق عقاب [يلزمه] ، فيؤثر كل واحد من العاملين في استحقاق الآخر بأن ينقصه حتى تبقى^(٣) في الآخر بقية من أحد^(٤) الإستحقاقين بحسب رجحانه فيحكم بذلك .

وهذا^(٥) مأخوذ من قول الحكماء في المزاج ، فإنهم قالوا بكسر^(٦) سورة كل عنصر سورة كيفية للعنصر^(٧) الذي يقابله ويخالطه حتى يستقر العنصران على كيفية واحدة متشابهة في العنصرين وهو المزاج .

وصاحب الصغيرة عندهم^(٨) معفو^(٩) عنه إذ لا تأثير لذلك في العمل الصالح .



= من المعتزلة نفى عن المكلف أن يستحقهما جميعاً لأنه محال من الفاعل أن يفعلهما جميعاً به في حالة واحدة راجع المختصر ص ٢٦٠ .
نعم في مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢١٣ نسب الموازنة إلى المرجئة .
والاحباط إلى مقاتل بن سليمان .

(١) في (د) قل .

(٢) في (د) لم يكن أن يكون له .

(٣) في (د) يبقى .

(٤) في (م) إحدى .

(٥) في (م) هو .

(٦) في (د) يكسر .

(٧) في (م) العنصر .

(٨) عامة المتكلمين .

(٩) في (د) معفوا .

وأطفال الكفار ملحقه بهم عند أهل السنة^(١) ، وتحشر في نعيم^(٢) بلا ثواب كالحيوانات عند غيرهم^(٣) .
فهذا ما قالوه^(٤) في هذا الباب .

وأما القائلون بالثواب والعقاب النفسانيين^(٥) [فقالوا]^(٦) النفوس : باقية أبداً فإن^(٧) كانت مدركة لذاتها وللذوات الباقية ، معتقدة لما يجب عليها^(٨) أن تعتقده^(٩) ، متحلية بالأخلاق^(١٠) الفاضلة والأعمال الصالحة ، منقطعة العلائق^(١١) عن الأشياء الفانية ، وكان جميع ذلك ملكة راسخة فيها ، كانت من أهل الثواب الدائم .

وإن كانت عديمة^(١٢) الإدراك للذوات الباقية ، معتقدة لما لا يكون مطابقاً لنفس الأمر ، مائلة إلى اللذات البدنية ، منغمسة في الأمور الدنيوية الفانية ، متخلقة بالأخلاق الفاسدة ، وكان ذلك

(١) نسبه إليهم القاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢٥١ . وهكذا قال الخوارج بأن الأطفال في الآخرة ، حكمهم حكم آبائهم .

(٢) في (م) النعيم .

(٣) المعتزلة وغيرهم كالشيعة كشف ص ٩٧ . لأنهم غير مكلفين .

(٤) المتكلمون .

(٥) هم الفلاسفة .

(٦) في (د) و .

(٧) في (د) وإن .

(٨) في (د) عليه .

(٩) في د وم يعتقدها .

(١٠) في (د) لأخلاق .

(١١) في (م) العلاقة .

(١٢) في (د) عدمت .

ملكة راسخة فيها كانت من أهل العقاب الدائم ، لفقدان ما ينبغي لها ، ووجود ما لا ينبغي معها^(١) دائماً .

وبين المرتبتين مراتب لا نهاية لها ، بعضها أميل إلى السعادة ، وبعضها إلى الشقاوة . وإن كانت الخيرات أو^(٢) الشرور غير متمكنة منها^(٣) تمكن الملكات^(٤) ، بل كانت معرضة للزوال والفوات ، زالت سعادتها وشقاوتها بزوالها .

والنفوس الخالية عن الطرفين كنفوس الصبيان والبله تبقى^(٥) غير متألمة ، ويكون لها لذات^(٦) ضعيفة بحسب إدراكها لذاتها^(٧) ولما لا بد لها منه .

والله أعلم بحقائق الأمور والحمد لله الذي وحده العدل الذي لا يجور وهو مدبر الأزمان والدهور^(٨) .



مركز تحقيقات علوم اسلامی

(١) في (د) منها .

(٢) في (م) و .

(٣) في (م) ممكنة فيها .

(٤) في (د) يمكن المكان .

(٥) في (د) يبقى .

(٦) في (م) للذات .

(٧) في (م) الواو قبل لذاتها . وهذا قول بعض الفلاسفة وقال آخرون تعود هذه النفوس إلى الأبدان وهو التناسخ كشف ص ٩٩ .

(٨) في (م) تنتهي الرسالة عند منه بدون خاتمه .

المصادر والمراجع

- ١ - محصّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء المتكلمين للإمام فخر الدين الرازي - محمد بن عمر الخطيب.
- ٢ - وبذيله تلخيص المحصّل للطوسي - مراجعة طه عبد الرؤوف سعد - دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .
- ٣ - كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد للعلامة الحلي . الطبعة الحميرية ١٣١٢ .
- ٤ - الإشارات والتنبيهات وشرحي الطوسي والرازي ، مطبعة الحيدري تهران ١٣٧٩ هـ .
- ٥ - رسالة الطبيعيات من عيون الحكمة ضمن تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات وقصة سلامان وإرسال رسالة في الأجرام العلوية ، رسالة الحدود النافع يوم الحشر . تحقيق د. حسن عاصي دار قابس الطبعة الأولى ١٩٨٦ - ١٤٠٦ هـ .

- ٦ - شرح الباب الحادي عشر ، مطبوع مع حاشية ملا عبدالله على التهذيب تعليق السيد مصطفى الحسيني الدشتي - مؤسسة أهل البيت ١٤٠٧ - ١٩٨٦ .
- ٧ - مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري الطبعة الثانية ١٤٠٥ - ١٩٨٥ . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٨ - كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة أبو نصر الفارابي . دار المشرق ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ .
- ٩ - كتاب الإقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٩ - ١٩٨٨ .
- ١٠ - لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة لعبد الملك الجويني (امام الحرمين أبو المعالي) .
- ١١ - الفرق بين الفرق عبد القادر البغدادي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار المعرفة .
- ١٢ - كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد عبد الرحيم الخياط المعتزلي . تحقيق د . ينبرخ دار قابس شباط ١٩٨٦ .
- ١٣ - تلخيص المحصّل للطوسي تحقيق عبدالله نوارني ، دار الأضواء الطبعة الثانية ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
- ١٤ - المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ، ضمن رسائل العدل والتوحيد تحقيق الدكتور محمد عمارة ، دار الشروق الطبعة الثانية ١٤٠٨ - ١٩٨٨ .
- ١٥ - كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنحل ، أحمد بن

يحيى بن المرتضى . تحقيق د . جواد مشكور مؤسسة الكتب
الثقافية ١٩٨٨ .

١٦ - فرق الشيعة الحسن بن موسى النوبختي ، دار الأضواء الطبعة
الثانية ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .

١٧ - الملل والنحل الشهرستاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ،
الطبعة الثانية دار المعرفة .

١٨ - قواعد المرام في علم الكلام ابن ميثم البحراني . تحقيق
السيد أحمد الحسيني ، منشورات مكتبة آية الله مرعشي نجفي
الطبعة الثانية ١٤٠٦ .



فهرس الفرق والمذاهب المذكورة في متن الرسالة

الاثنا عشرية	: ص ٨٤ .
الاسحاقية	: ص ٨٥ .
الاسماعيلية	: ص ٨٤ .
الاشعرية	: ص ٢٢ - ٨٤ .
أهل السنة	: ص ٤٥ - ٤٩ - ٥٠ - ٥٧ - ٦١ - ٦٢ - ٦٥ - ٨٤ - ٩١ - ١٠٥ - ١٠٧ - ١٠٩ .
الباطنية	: ص ٨٥ .
البراهمة	: ص ٧٣ .
البغداديون من المعتزلة:	ص ٦٤ .
التفضلية	: ص ٩٧ - ١٠٧ .
الجارودية	: ص ٩١ .
الحكماء	: ص ٢٠ - ٢٤ - ٢٦ - ٣٥ - ٣٦ - ٤٠ - ٤٢ - ٤٦ - ٥٠ - ٥٣ - ٥٩ - ٦٠ - ٦٣ - ٦٥ - ٦٧ - ٧٧ - ٨٧ .
	: ص ٩٨ - ١٠١ - ١٠٢ .
الخوارج	: ص ٨٤ - ١٠٦ .
الدهرية	: ص ١٠٢ .
الزيدية	: ص ٨٤ - ٩٠ - ٩١ .
السبئية	: ص ٨٥ .
السليمانية	: ص ٩١ .
الشيعة	: ص ٨٤ - ٩١ - ١٠٥ .

الصفوية	: ص ٥١ - ٥٣ - ٨٥ .
الصالحية	: ص ٩١ .
الغلاة	: ص ٨٤ .
فقهاء ما وراء النهر	: ص ٤٩ .
القدماء من الفلاسفة	: ص ٤١ - ٥٣ .
الكيسانية	: ص ٨٤ - ٩٠ .
المتكلمون	: ص ٢٢ - ٢٣ - ٢٥ - ٣٠ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٤٠ - ٤٦ - ٥٣ - ٦٨ .
المجسمة	: ص ٥١ .
المعتزلة	: ص ٢٠ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٧ - ٤٨ - ٥٠ - ٥٨ .
	: ص ٥٩ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٥ - ٨٩ - ٩٨ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ .
المشبهة	: ص ٥٠ - ٥١ .
النصيرية	: ص ٨٥ .
الوعيدية	: ص ٩٧ - ١٠٦ - ١٠٧ .
اليهود	: ص ٨١ .

{ فهرس الفرق والمذاهب المذكورة في الحاشية } {

أهل السنة	: ص ٣٩ - ٤٥ - ٦٢ - ٧٢ - ٧٣ - ١٠١ .
الأشعرية	: ص ٣٩ - ٤١ - ٤٤ - ٥٠ - ٦١ - ٦٤ - ٦٨ - ٩٧ - ١٠٥ - ١٠٦ .
البراهمة	: ص ٧٣ .
البصريون من المعتزلة	: ص ٢٠ .
البغداديون من المعتزلة	: ص ٢٠ - ٤٤ .
التفضلية	: ص ١٠٦ .
الخوارج	: ص ٧٢ - ٩٧ - ١٠٧ - ١٠٩ .
الزيدية	: ص ٩٠ .
السبئية	: ص ٨٤ - ٨٥ .
الشيعة	: ص ٣٩ - ٤٣ - ٦٤ - ٦٨ - ٨٤ - ٨٥ - ١٠٩ .

الشريعة الإمامية	: ص ٤٧ - ٧٢ - ٩٧ - ٩٩ - ١٠١ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ .
الصوفية	: ص ٨٥ .
العدلية	: ص ٥٩ .
فقهاء ما وراء النهر	: ص ٥٢ .
الفضيلية	: ص ٧٢ .
الفلاسفة	: ص ٢٠ - ٢٢ - ٢٥ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٥ - ٣٩ - ٤٠ - ٤٢ - ٤٤ - ٤٧ - ٥٢ - ٥٣ - ٦٣ - ٩٩ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٩ - ١١٠ .
الكرامية	: ص ٦٢ .
المتكلمون	: ص ٢٠ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٩ - ٤٠ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٥٢ - ٥٣ - ٧٢ - ٧٦ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٦ - ١٠٨ .
المثبتون	: ص ٢٠ .
المجسمة	: ص ٣٩ .
المرجئة	: ص ٧٢ - ١٠٨ .
المشبهة	: ص ٣٩ .
المعتزلة	: ص ٢٠ - ٢٣ - ٣٩ - ٤١ - ٤٣ - ٤٧ - ٥٨ - ٦١ - ٦٢ - ٦٨ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٧ - ٩٩ - ١٠٤ - ١٠٦ - ١٠٨ - ١٠٩ .
المنكرون	: ص ٤١ .
النجداث	: ص ٩٣ .

فهرس الأعلام المذكورين في المتن

أبو بكر	: ص ٩٢ .
أبو حنيفة	: ص ٩١ .
أبو هشام ابن محمد بن الحنفية	: ص ٩٠ .
ارسطا طاليس	: ص ١٠٢ .
الأسفراييني، أبو اسحاق	: ص ٥٨ .
اسماعيل بن جعفر	: ص ٨٨ .

- الأشعري ، أبو الحسن ص: ٤٩ - ٥٧ - ٥٨ .
- الأصم ، أبو بكر : ص ٨٤ .
- الباقلاني ، القاضي : ص ٥٨ .
- البصري ، أبو الحسين : ص ٤٨ - ٥٨ - ٨٤ .
- البلخي ، أبو القاسم : ص ٨٤ .
- الجاحظ : ص ٨٤ .
- الجبائي ، أبو علي : ص ١٠٧ .
- الجبائي ، أبو هاشم : ص ٤٨ - ١٠٧ .
- جعفر بن محمد : ص ٨٨ - ٨٩ .
- الجواد ، محمد : ص ٨٩ .
- الجويني ، إمام الحرمين : ص ٥٨ .
- الحسن علي ذكره السلام ص ٨٩ .
- الحسن بن علي : ص ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ .
- الحسين بن علي : ص ٨٩ - ٩٠ - ٩١ .
- الحمصي ، سديد الدين محمود : ص ٩٩ .
- الراوندي ، ابن : ص ١٠٠ .
- الرضا ، علي : ص ٨٩ .
- زيد بن علي بن الحسين : ص ٩١ .
- الصباح ، الحسن بن علي بن محمد : ص ٨٨ .
- عثمان بن عفان : ص ٩٢ .
- العسكري ، الحسن الزكي : ص ٨٩ .
- علي بن أبي طالب : ص ٨٤ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ .
- علي بن الحسين : ص ٨٨ - ٨٩ - ٩١ .
- عمر بن الخطاب : ص ٩٢ .
- فاطمة : ص ٩١ .
- الكاظم ، موسى : ص ٨٩ .
- محمد بن الحنفية : ص ٩٠ .
- محمد بن علي : ص ٨٨ - ٨٩ .
- محمد بن إسماعيل : ص ٨٨ .
- المستعلي : ص ٨٨ .

المستنصر	: ص ٨٨ .
المعاضد	: ص ٨٨ .
معاوية	: ص ٩٢ - ٩٣ .
الملاحمي ، محمود	: ص ٥٩ .
المهدي	: ص ٨٨ .
المهدي ، محمد	: ص ٨٩ .
موسى	: ص ٨١ .
نزار	: ص ٨٨ .
النظام	: ص ١٠٠ .
النقي ، علي	: ص ٨٩ .

فهرس الأعلام في الحاشية

الأشعري ، أبو الحسن	: ص ٢٣ - ٤٣ - ٤٩ - ٥٨ - ٩٩ - ١٠٢ .
الأسواري ، علي	: ص ٤٣ .
الأسفراييني	: ص ٥٨ .
ابن سينا	: ص ٢٢ - ٢٣ - ٥٣ .
أرسطو	: ص ٥٣ .
الأصم ، أبو بكر	: ص ٩٩ .
أفلاطون	: ص ١٠٢ .
الباقلاني ، القاضي	: ص ٢٠ - ٣٩ .
برغوث	: ص ١٠٠ .
بشر بن المعتمر	: ص ٣٠ .
البصري ، أبو الحسين	: ص ١٩ - ٤٠ - ٤٣ - ٤٤ - ٥٩ - ٧٦ - ٩٢ - ٩٩ .
البصري ، أبو عبدالله	: ص ٢٠ .
البغدادى ، عبد القادر	: ص ٢٣ - ٢٩ - ٧٢ - ٧٣ .
البلخي ، أبو القاسم	: ص ٩٢ .
البلخي	: ص ٩٧ .
الجاحظ	: ص ٤٣ - ٩٢ .
الجبائي ، أبو علي	: ص ٢٠ - ١٠٥ .
الجبائي ، أبو هاشم	: ص ٢٠ - ٤٣ - ٤٤ - ١٠٥ .

- جهنم بن صفوان : ص ١٠٥ .
 الجويني ، امام الحرمين : ص ٢٠ - ٢٩ - ٤٣ - ٤٤ - ٥٦ - ٥٨ .
 الحلبي : ص ٩٧ - ١٠٠ - ١٠٦ .
 الخوارزمي ، محمود : ص ٤١ - ٥٩ .
 الخياط : ص ٢٣ .
 الرازي ، الفخر : ص ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٥٦ - ٥٨ - ٦٤ - ٦٨ - ٧٢ - ٧٣ - ٩٨ - ١٠٠ - ١٠٢ - ١٠٣ .
 زيد بن الحسن بن علي : ص ٩٠ .
 زيد بن علي بن الحسين : ص ٩٠ .
 الشهرستاني : ص ١٠٠ .
 الطوسي ، نصير الدين : ص ٢٠ - ٢٣ - ٢٦ - ٧٣ - ٩٩ .
 العاضد : ص ٨٨ .
 عبد الأمير الأعسم : ص ٧٣ .
 العلاف ، أبو الهذيل : ص ١٩ - ٢٣ - ٣٠ - ٩٩ - ١٠٥ .
 الغزالي : ص ٢٩ - ٣٩ - ٤٤ - ٤٦ - ٥١ - ٧٢ - ١٠١ - ١٠٢ .
 الفارابي : ص ٧٧ .
 فرفوريوس : ص ٥٣ .
 القاضي عبد الجبار : ص ٢٩ - ٣٢ - ٤٤ - ٧٦ - ٨١ - ١٠٧ - ١٠٩ .
 الكعبي ، أبو القاسم : ص ٤٤ .
 المرتضى ، السيد : ص ٧٦ .
 المستعلي : ص ٨٨ .
 معاوية : ص ٩٢ .
 معمر : ص ٣٠ - ١٠٢ .
 المفيد ، الشيخ : ص ٩٧ - ١٠١ .
 مقاتل بن سليمان : ص ١٠٨ .
 الملاحمي ، محمود : ص ٩٩ .
 نوبخت ، أولاد : ص ١٠١ .
 النوبختي : ص ٨٤ - ٨٥ .
 النظام : ص ٢٣ - ٣٠ - ٤٣ - ٧٦ .
 هشام بن الحكم : ص ٣٠ .

الآيات القرآنية

- ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ ١٢٤ / البقرة ص ٨٩.
- ﴿ قالت الأعراب آمنا ﴾ ١٤ / الحجرات ص ١٠٢.
- ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ ١٩ / آل عمران ص ١٠٢.

الأماكن

- جبل رضوى : ص ٩٠.
- قلعة الموت : ص ٨٩.
- المدينة : ص ٩٠.
- المغرب : ص ٨٨.



مركز تحقيقات علوم اسلامی

٢٥ المحتويات

الاهداء	٥
المقدمة	٧

قواعد العقائد

الأصل الأول : الوجود والعدم	١٩
الأصل الثاني : الواجب والممتنع والمحال	٢٠
الأصل الثالث : الذات والصفة	٢١
الأصل الرابع : المحدث والقديم	٢١
الأصل الخامس : الجوهر والعرض	٢٢
الأصل السادس : التماثل والتضاد والتخالف	٢٤
الأصل السابع : الدور والتسلسل	٢٥

الباب الأول

في إثبات موجد العالم	٢٧
----------------------------	----

٣٠	طرق المتكلمين
٣٠	طريق أول : إثبات حدوث الأجسام
٣٣	طريق آخر : الحركة والسكون
٣٤	طريق آخر : الواجب والممكن
٣٥	طريق الحكماء
٣٦	الخلاف بين المتكلمين والحكماء

الباب الثاني

٣٧	في ذكر صفات الصانع
٣٩	الصفات الثبوتية
٣٩	قادر
٤٠	الخلاف بين المتكلمين والحكماء
٤١	عالم
٤٣	حي
٤٣	مريد
٤٤	سميع بصير
٤٥	متكلم
٤٥	مدرك
٤٦	واحد
٤٧	الخلاف في ان الصفات زائدة على الذات أو هي نفسها :
٥١	لا تركيب أو أثينية أو احتمال قسمة
٥١	ليس في محل
٥٢	الفاعلية ليست زائدة على الذات

٥٢	لا يقبل الأعراض والصور
٥٢	ليس له ألم
٥٣	ليس له لذة
٥٣	خلاف الحكماء فيها
٥٣	لا يجوز عليه الاتحاد
٥٣	قول الصوفية

الباب الثالث

٥٧	في ذكر ما ينسب إليه تعالى من الأفعال
٥٧	القدرة والتأثير

فصل :

٦١	الحُسن والقبح
٦٣	الوعد والوعيد
٦٣	فعل الأصلح
٦٣	التكليف

فصل :

٦٧	الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد عند الحكماء
٦٨	خلاف المتكلمين في المسألة

الباب الرابع

٦٩	في النبوة وما يتبعها من الامامة وغيرها
	القسم الأول في النبوة :
٧١	بماذا تعرف النبوة

٧٢	 المعجز
٧٢	 الكرامة
٧٢	 العصمة

فصل :

٧٥	 محمد رسول الله (ص)
٧٦	 وجوه الإعجاز بالقرآن
٧٦	 نبوة الأنبياء الماضين

فصل :

٧٧	 طريق الحكماء في إثبات النبوة
----	------------------------------------

فصل :

٨١	 النسخ جائز خلافاً لليهود
----	--------------------------------



القسم الثاني في الامامة وما يتبعها :

مركز بحوث ودراسات إسلامية

٨٣	 اختلاف الناس في نصب الإمام
٨٤	 اختلاف الناس في طريق معرفة الامام
٨٤	 الغلاة
٨٥	 الاسماعيلية
٨٩	 الامامية
٩٠	 الكيسانية
٩٠	 الزيدية
٩٢	 أهل السنة
٩٣	 القائلون بعدم وجوب نصب الامام

الباب الخامس

٩٥	 في الوعد والوعيد وما يتبعهما
٩٧	 أقوال التفضلية والوعيدية
٩٨	 النظر في كون الإنسان مدرك بعد موته
٩٨	 إعادة المعدوم
٩٩	 حقيقة الإنسان
١٠١	 المعاد
١٠٣	 الثواب والعقاب
١٠٤	 بماذا يستحق الثواب والعقاب
١٠٦	 اتمام القول بالوعد والوعيد

الفهارس

الفرق والمذاهب المذكورة في متن الرسالة
في الحاشية
الاعلام المذكورين في متن الرسالة
في الحاشية

الآيات القرآنية .

الأماكن .

المصادر والمراجع

انتهى



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

أتقدم بالشكر الجزيل من العلامة السيد كاظم الموسوي البجنوردي
على تفضله بارسال الصور الفوتوغرافية لمخطوطة قواعد العقائد ، وأبارك
له ولجميع العاملين في دائرة المعارف الاسلامية الكبرى صدور المجلد
الأول باللغة العربية ؛ راجياً المولى عز وجل أن يوفقهم لخدمة
الاسلام والمسلمين .



مركز تحقيقات مكتبة نور علوم رسولي

علي